

الاحتياط عند الأصوليين

د. عادل هاشم حمودي

كلية الشريعة والقانون

المقدمة

الحمد لله الذي جعل أصول الشريعة ذريعة إلى فروعه ، وأعان أئمة الفقه على استنباط الأحكام من ينبوعه ، والصلاة والسلام على من أرشد أمته إلى منقول الأدلة ومعقولهم ، وعلى آله وصحبه نجرم الهداية وشموعه .

﴿سُبْحَنكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ (١) ، البقر .

وبعد :

يتناول هذا البحث حقيقة الاحتياط الشرعي وأنواعه وضوابطه عند الأصوليين ، لأنه يعد وجه من وجوه علم أصول الفقه . يذكره الأصوليون في باب تعارض الأدل ، ترجيح الدليل المقتضي للتحريم على ما يقتضي غيره من الأحكام لاستناد ذلك الترجيح للاحتياط ، وفي تعارض العلل ترجيح العلة المقتضية للتحريم على المقتضية لغيره . ويجري جريان الاحتياط أيضاً في الوجوب والندب والتحريم في الباب نفسه وكذلك في باب سد الذرائع ومراعاة الخلاف ، وكلاهما ضرب من ضروب الاحتياط تدفع به المفاسد المتوقعة أو الواقعة وتراعى المآلات بما يستوفي مصلحة الإنسان في العاجل والآجل ، ويذكر كذلك في القواعد الفقهية المبنية على الاحتياط ، ومنها قاعدة تغليب الحرام عند اجتماع الحرام والحلال ، وما يدخل في هذه القاعدة وما ينتج عنها و غلب هذه القواعد إنما تدخل ضمن دليل الاستصحاب أو سد الذرائع أو المصلد . وتتضح أهمية هذا البحث لما له صلة بحكمة التشريع الإسلامي ومحاسنه حيث أن الأخذ به يدفع المفاسد المتوقعة أو الواقعة ، وتراعى المآلات بما يستوفي مصلحة الإنسان في العاجل والآجل . وكذلك يأتي ضمن الدعوات التي تطلق للنقريب بين المذاهب الإسلامية وما يتطلبه الواقع الإسلامي من رص الصفوف ووحدة الكلمة أمام أعداء الدين . و . ف البحث إلى توضيح النقاط الآتية :

- التعريف بالاحتياط الشرعي وأنواعه سواء أكانت المحمودة منها أم المذمومة ، والضوابط والشروط التي اشترطها القائلون به لاعتباره مسلماً شرعياً في استنباط الأحكام والترجيح عند تعارض الأدل .

- بيان لمرونة الشريعة الإسلامية وعظمتها فهي رحبة الصدر سمح لمتبعيها أن يفرقهم الاجتهاد - لا إلى التناح - وتسمح أيضاً أن يجمعهم الورع فوق الاقتناع.

- بيان وجلاء لحقيقة اختلاف الأئمة والفقهاء من أنه اختلاف اجتهاد واستنباط واحتجاج واستدلال ، ومن ثم اختلاف في المنهج والمسلك لا اختلاف في الأصل والمنبئ .
- إن خوف المجتهد من الله تعالى جعله يتورع ويحتاذ ، فمهما أوصله إليه اجتهاده المبني على دليل شرعي راجح عنده لكنه يريد أكثر من ذلك وأدق فهو يبحث عن ، سالك الاتفاق والخروج من الخلاف فلماذا جاء على ألسنتهم ما أراه هو الصواب لكنه يحتمل الخطأ وما يراه المخالف هو الخطأ ولكنه يحتمل الصواب .
- إن الاحتياط أصل ثابت ومسلك مشروع ، يستدل عليه بالنصوص من الكتاب والسنة ويستأنس له بعمل السلف الصالح وفتاوى الأئمة ، ف توسط فيه منزع محمود يليق بمحاسن الشريعة ومقاصدها في التكليف فلا نغالي فيه إلى حد التددع والتعمق وإيجاب ما لم يجب ، فلا نجفوا عنه إلى حد تقمّ الشبهات ومظان الريب فليس كل احتياط يشرع ويستحب ؟ ذلك إن منه ضرباً مذموماً لا يلتفت إليه ، وهو ما كان مفضياً إلى محذور شرعي ، أو كان من قبيل الوسائيس التي تتخذ ديناً وهي إملاء من الشيطان الرجيد .
- أما الخطة التي رسمتها إلى أعداد هذا البحث فهي على النحو الآتي :
- جعلته في مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة .
- المطلب الأول : تعريف الاحتياط .
- المطلب الثاني : حجية الاحتياط عند الأصوليين .
- المطلب الثالث : أنواع الاحتياط وضوابط .
- الخاتمة : واشتملت على أهم ما توصلت إليه من نتائج .

المطلب الأول: تعريف الاحتياط

أولاً: لغةً.

الاحتياط: افتعالٌ من الحَوَظ، والحاء والواو والطاء كلمة واحدة، وهو الشيء يُطِيف بالشيء . وهو طلب الحَفَظ والأخذ بأوثق الوجوه ، وبعضهم يجعل الاحتياط من الياء والاسم الحيط¹ . ومنه قولهم: أفعال الأَحْوَظ، والمعنى: أفعال ما هو أجمع لأصول الأحكام وأبعد عن شوائب التأويلات، وليس مأخوذاً من الاحتياط؛ لأن أفعال التفضيل لا يبنى من خماسي¹ .

والاحتياط هو: الحفظ¹ ، وطلب السلامة¹ . ويقال: احتاط لنفسه والشيء، واحتاط الرجل: أي أخذ في أموره بالأحزم، واحتاط الرجل لنفسه: أي أخذ بالثقة² .

ثانياً: اصطلاحاً.

عرّف علماء الأصول الاحتياط بتعريفات مختلفة، قصد بعضهم منها تعريف الاحتياط، والبعض الآخر لم يقصد ذلك بل حاولوا أن يضعوا له تصوراً، وعلى ذلك تقسم تعريفات الاحتياط على قسمين:

القسم الأول: التعريفات التي قصد منها أصحابها تعريف الاحتياط:

التعريف الأول وهو: حفظ النفس من الوقوع في المآثم¹ .

التعريف الثاني وهو: الأخذ بالحزم والثقة فيما يحتمل وجهين¹ .

التعريف الثالث وهو: العمل بأقوى الدليلين¹ .

التعريف الرابع وهو: أن لا يحرم المرء شيئاً إلا ما حرم الله، ولا يُحل شيئاً إلا ما أحل الله⁰ .

التعريف الخامس وهو: الاستقصاء والمبالغة في إتباع السنة، وما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه من غير غلو ولا تقصير¹ .

التعريف السادس وهو: الاحتراز من الوقوع في منهي أو ترك مأمور عند الاشتباه² .

القسم الثاني: التعريفات التي لم يقصد منها أصحابها تعريف الاحتياط بل حاولوا أن يضعوا له تصور ، ومنها:

التعريف الأول وهو: اجتناب ما يتقي المرء أن يكون غير جائز، وأن لم يصح تحريمه عنده أو طلب السلامة³.

التعريف الثاني وهو: ترك ما لا بأس به حذراً مما به بأس⁴.

التعريف الثالث وهو: الورع نفسه⁵.

مناقشة التعريفات:

بعد ذكر تعريفات الاحتياط وتقسيمها إلى قسمين، يقال في القسم الأول منها، بأن بعض التعريفات غير جامعة لمعنى الاحتياط، وغير مانعة لدخول ما ليس باحتياط فيها لذا فإنه يجاب عنها بما يأتي:

يردُّ على التعريف الأول: بأن حفظ النفس عن الوقوع في المآثم قد يكون بأمور أخرى غير الاحتياط، كإتباع النصوص، وقد يكون بالتحري عند اشتباه المحلل بالمحرم. يرَدُّ على التعريف الثاني: بأنه من قبيل التعريف اللغوي للاحتياط وليس فيه معناً دقيقاً له احتياط يوضح مفهومه.

يردُّ على التعريف الثالث: بأن العمل بأقوى الدليلين هو من قبيل الترجيح بين الأدلة، فيرجح المجتهد ثم بعد ذلك يعمل بالأقوى، والاحتياط لا يكون كذلك، بل يكون عند اشتباه الأمر في المسألة المطلوب حكمها، فيحتاط مخافة أن يقع في المحذور أو مخافة أن يترك ما هو مأمور.

يردُّ على التعريف الرابع: بأنه وارد على غير المعرف؛ لأن الاحتياط يكون عند الاشتباه والشك في حكم الله تعالى في مسألة من المسائل هل هو حرام أم حلال؟ والاحتياط في حقيقته مبالغة في تحليل ما أحل الله وتحريم ما حرم الله ليس إلا، فلا يأتي المأف بالاحتياط إلا خشية الوقوع فيما حرم الله تعالى، أو خشية ترك ما أوجب عليه. فضلاً عن أن هذا التعريف يعني إنكار العمل بالاحتياط فهو يوجب الوقوف عند النص وعدم العدول عن العمل بمنطوقه إلى غيره إلا بدليل.

يردُّ على التعريف الخامس: بأن المكلف لا يتحرز ولا يحتاط أصلاً إلا ليكون موافقاً للكتاب والسنة وليكون داخلاً في دائرتهما.

والذي يبدو لي أن التعريف السادس هو التعريف المختار وهو: الاحتراز في الوقوع في منهي أو ترك مأمور عند الاشتباه، وذلك لأن لفظة (الاحتراز) تشمل العالم

والعامي، فكلاهما يصح منه فعل الاحتراز، سواء أكان فعلياً أم تركي؛ ولأن لفظتي (المنهي والمأمور) تشملان الأحكام الشرعية الأربع: الحرام والمكروه، والواجب والمندوب؛ فإن الاحتياط يكون في كل هذه الأمور فضلاً عن أن لفظ (الاشتباه) يشمل الاشتباه في حرمة الشيء أو كراهته أو وجوبه أو استحبابه⁶.

وعلى هذا يكون هذا التعريف - في تقدير؛ - جامعاً مانعاً لمعنى الاحتياط.

يرد على القسم الثاني من التعريفات: بأنها لا تعدو أن تكون من قبيل الورع، والورع نوع من أنواع الاحتياط مندوب إليه، يكون عند الشك في الحادثة المطلوب حكمها، وقد عرّف الورع بأنه: اجتناب الشبهات خوفاً من الوقوع في المحرمات⁷، أو هو: ملازمة الأعمال الجميلة⁸، فعلى هذا فإن الورع يكون من عند نفس المتورع من دون أن ينظر في الأدلة، ويلتبس عليه الأمر، ويعسر عليه الترجيح، فيلجأ بعد ذلك إلى أن يأخذ بالاحوط فيما عسر عليه، ولذلك لا تصلح هذه التعريفات لتعريف الاحتياط؛ لأنه بمجرد الشك في الشيء أحلال هو أم حرام؟ يتورع الإنسان بدون النظر في الأدلة⁹.

المطلب الثاني: حجية الاحتياط.

اختلف الأصوليون في حكم الاحتياط على مذهبين هما:

المذهب الأول: إنه يجوز العمل بالاحتياط وهو ما ذهب إليه الحنفية¹⁰ والمالكية¹¹ والشافعية¹² والحنابلة¹³ والزيدي¹⁴ والأباضية¹⁵ والمعتزلة¹⁶ والشيعة الإمامية¹⁷ قال السرخسي: والأخذ بالاحتياط أصل في الشرع¹⁸.

وقال الجصاص: واعتبار الاحتياط والأخذ بالثقة أصل كبير من أصول الفقه فقد استعمله الفقهاء كلهم¹⁹.

وقد تقرر عند الحنفية الأخذ بالاحتياط في العبادات مطلقاً²⁰.

وقال الشاطبي: الاحتياط للدين ثابت من الشريعة، مخصص لعموم الإباحة إذا ثبت... والشريعة مبنية على الاحتياط والأخذ بالحزم والتحرز مما عسى أن يكون طريقاً إلى مفسدة²¹.

وقال ابن السبكي: يرجح... (النهي على الإباحة) للاحتياط الطلب (والخبر) المتضمن التكليف (على الأمر والنهي) لأن الطلب به لتحقيق وقوعه أقوى منها (و) خبر (الحظر على) خبر (الإباحة) للاحتياط.¹²

وقال ابن تيمية: وسلك كثير من الفقهاء دليل الاحتياط في كثير من الأحكام.. وأما الاحتياط في الفعل فكالجمع على حسنه بين الاء في الجملة.¹³

وقال السالمي: يكون الترجيح من جهة الحكم بوجود منها إن ما دل على التحريم مقدم على ما دل على الإباحة.. لأن الأخذ بالحظر أحوط والأحوطية مطلوبة منا.¹⁴

وقال البصري: والأخذ بالأحوط واجب.. وأجمعوا على الاحتياط في الأخبار.¹⁵

المذهب الثاني: أنه لا يجوز العمل بالاحتياط وهو ما ذهب إليه ابن حزم والتبريزي واللمخي القاضي عياض. يقول ابن حزم: ولا يحل لأحد أن يحتاط في الدين فيحرم ما لم يحرم الله تعالى، لأنه يكون حينئذ مفترياً في الدين، والله تعالى أحوط علينا من بعضنا على بعض.¹⁶ وقال التبريزي: التمسك على الفور بالاحتياط ضعيف.¹⁷

الأدلة ومناقشتها:

أولاً: استدلل القائلون بجواز العمل بالاحتياط بأدلة من الكتاب والسنة وأفعال الصحابة والمعقول وأيضاً بعمل الأئمة به.

- أدلتهم من الكتاب:

- قال الله جل جلاله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رِعْسًا وَفُؤُلًا نُنْظَرُ﴾¹⁸.

محط الاستدلال: (راء) ووجه: أن الله نهى المؤمنين أن يقولوا هذه الكلمة (راعنا) احتياطاً مع قصدهم بها الخير لئلا يكون قولهم ذريعة إلى الشبه باليهود في أقوالهم وخطابهم، فإنهم كانوا يخاطبون بها النبي ﷺ ويقصدون بها السب.¹⁹

ونوقش:

أن هذا لا حجة لهم فيه، لأنه قد جاء في الحديث صحيح أنهم كانوا يقولون: راعنا من الرعونة، وليس هذا مستنداً، وإنما هو قول لصاحب لم يقل الله تعالى ولا رسوله ﷺ به، إنكم إنما نهيتم عن قول راعنا لتذرعكم بذلك إلى قول راعنا، وإذا لم يأت بذلك نص عن الله تعالى، ولا عن رسوله ﷺ في قول أحد دوننا.²⁰

- قال الله جل في علاه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾¹¹ ، وقوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾¹² .

وجه الدلالة:

أن الله تعالى أمرنا باجتناب بعض ما ليس بإثم خشية من الوقوع فيما هو إثم، فإن المحرم جميع أنواع الظنون حتى يدل الدليل على إباحة البعض، فيخرج من العموم، كما إذا حرم الله تعالى الأخت من الرضاع، واختلطت هذه باجنيبيات، فإنهن يحرم من كلهن، وهذا هو الاحتياط المحمود الذي يُصار إليه خوفاً من الوقوع في الإثم¹³ .

ونوقش:

إن إتباع الظن المنهي عنه والذي لا يغني من الحق شيئاً إنما هو الظن في مقام يمكن الوصول فيه إلى اليقين أو في مقام يطب فيه الوصول إلى اليقين، كعقائد التوحيد دون مطلق الظن وإلا انتقض بدلالات الكتاب والسنة على الأحكام فأنها ظنية ومع ذلك جاز العمل بها بالإجماع¹⁴ .

ب / أدلتهم من السنة النبوية المطهرة.

- قال الرحمة المهداة ﷺ: إن الحلال بين وأن الحرام بين، وبينهما مشبهات لا يلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات أسترأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه، وإن لكل ملك حمى، وإن حمى الله محارمه¹⁵ .

وجه الدلالة:

إن هذا الحديث يدل صراحة على أمر النبي ﷺ بالاحتياط والأخذ بالثقة فيما يحتمل الوجهين، فترك مواطن الشبهة مندوب إليه، بأن يفعل الأحسن، فإن الأحسن هو اللازم في هذه المواطن التي فيها الرجحان والاحتياط ونحو ذلك¹⁶ .

قال الإمام الشاطبي: فيصير الأخف كأنه حمى للأكد، والراتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه، فالمخل بما هو مكمل كالمخل بالمكمل من هذا الوجه، ومثال ذلك: الصلاة؛ فإن لها مكملات وهي ما سوى الأركان والفرائض، ومعلوم أن المخل بها متطرق للإخلال بالفرائض والأركان، لأن الأخف طريق إلى الأثقل¹⁷ .

- قال الرحمة المهداة ﷺ: دع ما يريبك إلى ما لا يريبك¹⁸ .

وجه الدلالة:

إن الإنسان لا يأمن إن ترك الأخذ بالأحوط، أن يكون الواجب عليه إتباعه في الحقيقة، فلذلك وجب فعله احتياطاً لدينه، فمن حق الله على العبد فيما أشتبه عليه مما هو في سعة من تركه والعمل به، أو مما هو غير واجب، أن يدع ما يريبه إلى ما لا يريبه، إذ يزول بذلك عن نفسه الشك، وهذا خير من التسهيل والاسترسال، حتى لا يبالي العبد بدينه، ولا يحتاط له¹⁹.

ونوقش:

إن الحرام والحلال لا يكون على ما وقع في النفس، والنفوس تختلف أهواءها والدين واحد لا اختلاف فيه، قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾²⁰. ومن حرم المشتبه وأفتى بذلك وحكم به على الناس فقد زاد في الدين ما لم يأذن به الله تعالى، وخالف النبي ﷺ واستدرك على ربه تعالى بعقله أشياء من الشريعة²¹.
ويجاب عن ذلك:

إن المقصود بتلك النفس التي تعمل بكتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ قد تكون لديها من المعرفة ما يرضي الله من الأمور العامة والأصول الثابتة والقواعد المقررة ما تستطيع من خلاله معرفة ذلك والتفريق بين الحلال والحرام، وليس المقصود ترك الأمر لشهوة النفس وهواها، فإنه معلوم أن النبي ﷺ لا يقصد ذلك قطعاً، وقد نهى الله ورسوله أن يتخذ الإنسان النفس أو العقل مشرعين من دون ذلك²².

- قال الحبيب الـ حبيب ﷺ : الولد للفراش، وللعمار الحجر، واحتجبي منه يا سودة،²³.

وجه الدلالة:

إنه اختصم في ولد زمعة، بسعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة، كل منهما يدعيه، فسعد يدعي أنه ابن أخيه عتبة، وعبد بن زمعة، يدعي أنه أخوه، لأنه من أمه وأبيه، فألحق رسول الله ﷺ الولد بصاحب الراش، الذي هو زمعة، وأمر سودة بنت زمعة بالاحتجاب، لما رأى من شبهه بعتبة فراعى رسول الله ﷺ الحكمين أي حكم الفراش، فألحق الولد بصاحبه، وحكم الشيء، فأمر بنت صاحب الفراش بالاحتجاب من الولد احتياطاً²⁴.

ج - أدلتهم من عمل الصحابة وأفعالهم.

قال الإمام الشاطبي: الصحابة عملوا على الاحتياط في الدين لما فهموا هذا الأصل من الشريعة، وكانوا أئمة يقتدى بهم، فتركوا أشياء وأظهروا ذلك ليبينوا أن تركها غير قاذح وإن كانت مطلوبة.¹⁵

وقد جاء العمل بالاحتياط عن الصحابة ﷺ في أمور كثيرة منها:

- ما روي عن الإمام علي ﷺ كان يُحلف الراوي على ما قال، قلت: كنت إذا لم أسمع حديثاً من رسول الله ﷺ، وحدثني به غيره حلفته.¹⁶

وجه الدلالة:

إن بياناً جلياً في هذا أن علياً ﷺ كان يحتاط فيحلف الراوي مخافة الكذب على رسول الله ﷺ.¹⁷

- ما روي عن سيدنا عثمان ﷺ، أن رجلاً سأله عن الأختين من ملك اليمين جعل يجمع بينهما؟ فقال: أحلتها آية وحرمتها آية وأما أنا فلا أحب أن أصنع هذا.¹⁸

وجه الدلالة:

إن سيدنا عثمان ﷺ عقل من قوله تعالى: ﴿أَزْمَأْمَلَكْتَ أَيْمَنَهُمْ﴾¹⁹، أنه يقتضي الإباحة، وذلك من جهة العموم، لأنه لم يفرق فيه بين الأختين وبين الأجنبية، وفيه قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾²⁰، أنه يتضي التحريم، وذلك من جهة العموم - أيضاً - لأنه لم يفرق بين الجمع بينهما بالنكاح، وبين الجمع بينهما بملك اليمين، غير أنه يرجح آية التحريم على آية الإباحة بالرأي والاجتهاد، لما فيه من الاحتياط.²¹

- منعهم النساء من الصلاة في المساجد، مع ثبوت الحديث في عدم منعهن، بقوله ﷺ: لا تمنعوا إماء الله مساجد الله.²²، وذلك لأنهن أحدثن في خروجهن بعض المنكرات وبعض الفتن، ولأنه يخاف عليهن.²³

قال الشاطبي: وبالجمله؛ فكل عمل أصله ثابت شرعاً، إلا أن في إظهار العمل به والمداومة عليه ما يخاف أن يعتقد أنه سنة، فتركه مطلوب في الجملة أيضاً من باب سد الذرائع.²⁴

- أدلتهم من المعقول.

- إن الحرام يدخل بأرق سبب، كتحريم الله تعالى نكاح ما نكح الآباء، فحرم ذلك بالعقد وإن لم يكن وطيء، وأما التحليل فلا يدخل إلا بأقوى الأسباب؛ كتحليل المطلقة لزوجها ثلاثاً، لا تَل له بعقد زوج آخر حتى يط⁵⁵.
وقد قعد القرافي في ذلك قاعدة هي: إن الانتقال من الحرمة إلى الإباحة يشترط فيها أعلى الرتب، والانتقال من الإباحة إلى الحرمة يكفي فيها أيسر الأسباب⁵⁶.
ومثال ذلك:

أن العقد على الأجنبية مباح، فترتفع هذه الإباحة بعقد الأب عليها من غير وطيء، والمبتوتة هي المطلقة ثلاثاً لا يذهب تحريمها إلا بعقد المُحلل ووطئه، وعقد الأول بعد العدة، وهذه رتبة فوق تلك الرتبة الناقلة عن الإباحة بكثير⁵⁷.

- أن في الاحتياط والورع ثيقن الخلاص من إثم الواجب، فإذا فعل الأحوط فقد خرج عن عهدة إثم ترك الواجب، وأمن من الإثم قطعاً، فيجب الحمل عليها⁵⁸.
وفي الاحتياط الجمع بين المختلفين، والعمل بمقتضى كل دليل، فلا يبقى في النفوس توهم أنه قد أهمل دليلاً لعل مقتضاه هو الصحيح، فبالجمع ينتفي ذلك، فتأثير الجمع بين المذاهب في جميع مقتضيات الأدلة في صحة العبادة والتصرف⁵⁹.
مثال ذلك:

من نسي صلاة من خمس صلوات، ولم يعرف ما هي هذه الصلاة، فإن الأحوط في حقه أن يُصلي خمس صلوات، ليخرج عن إثم ترك الواجب⁶⁰.
وكذلك أيضاً فيمن طلق امرأة من نسائه ولم يُعين من هي، فإن الأحوط في حقه أن يكف عن جميع نساء⁶¹.

قال العز بن عبد السلام: «ي الأخذ بالاحتياط تحقيق لبراءة الذمة، فإن كانت عند الله واجبة، فقد حصل مصلحتها، وإن كانت مندوبة فقد حصل على مصلحة الندب وعلى ثواب نية الجواب، فإن من هم بحسنة ولم يعملها كتبت له حسنة»⁶².

- إن الأخذ بالاحتياط هو اللائق بحكمة التشريع ومحاسنها؛ حيث أن من الأخذ بالأحوط درء للمفاسد، ومعلوم أن درء المفاسد أولى من رعاية حصول المصالح، وهو الأظهر، فلأجل ذلك يقدم الحاضر على المبيح، ويقدم المحرم إذا تعارض مع

الواجب؛ لأن رعاية درء المفسد أولى من رعاية حصول المصالح، ويحتاط الشرع أيضاً لدرء مفسد الكراهة والتحريم، كما يحتاج لجلب مصالح النذب والإيجاب³. وهذا ما ذهب إليه أكثر الفقهاء فقالوا: الاحوط مرجح على الثاني، أتباعاً للسلامة⁴.

قال ابن تيمية: وتامم الورع أن يعلم الإنسان خير الخيرين، وشر الشرين، ويعلم أن الشريعة مبناها على تحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفسد وتقليلها، وإلا فمن لم يوازن ما في الفعل والترك من المصلحة الشرعية والمفسدة الشرعية فقد يدع واجبات ويفعل محرمات، ويرى ذلك من الورع، كمن يدع الجهاد مع الأمراء الظلمة، ويرى ذلك ورعاً، ويدع الجمعة والجماعة خلف الأئمة الذين فيهم بدعة أو فجور، ويرى ذلك من الورع ويمتنع عن قبول شهادة الصادق، وأخذ علم العالم لما في صاحبه من بدعة خفيفة⁵.

هـ - أدلتهم من استئناس الأئمة بالعمل بالاحتياط.

- ما كرهه الإمام أبو حنيفة⁶، والإمام مالك⁷ من صيام ست من شوال، لئلا يعتقد ضمها إلى رمضان، مع أن الترغيب في صيامها ثابت صحيح⁸، قال يحيى: سمعت الإمام مالك يقول في صيام ستة أيام بعد الفطر من رمضان: إنه لم يرَ أحداً من أهل العلم والفقهاء يصومها، ولم يبلغني ذلك عن أحد من السلف، وإن أهل العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته، وأن يلحق برمضان ما ليس منه أهل الجهالة والجفاء لو رأوا في ذلك رخصة عند أهل العلم، ورأوهم يعملون ذلك⁹.

وليس معنى كلام الإمام مالك أنه لا يرى العمل بالحديث، لكنه لم يرَ العمل عليه، وإن كان مستحباً في الأصل لئلا يكون ذريعة لما قال¹⁰.

وقد قيل إن ما خشي منه الإمام مالك حدث عند العجم، فإنهم كانوا يتركون المُسَحَرِينَ على عاداتهم التي كانوا عليها في رمضان، إلى أن يُتموا صيام الستة من شوال، ثم يُظهرون شعائر عيد الفطر بعد ذلك¹¹.

- قال الشافعي في مسألة قصر الصلاة في السفر: أنا لا أحب أن أقصر في أقل من ثلاثة أيام احتياطاً على النفس.¹²
- كراهية الإمام الشافعي للأضحية معللاً ذلك بالخوف من أن يظنها الناس إنها فرض.¹³
- ذكر عن الإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه، في مسألة النفاء إذا طهرت لدون الأربعين وصامت، ثم بعد ذلك عاودها الدم في مدة لدون الأربعين: أنها تصوم وتصلّي في طهرها، ثم تقضي الصوم احتياطاً.¹⁴
- هذه بعض النقول عن الأئمة الأربعة في أنهم قالوا بالاحتياط وأقوالهم في العمل بالاحتياط كثيرة تفوق الحصر، مما يدل على أنه أصل معمول به عندهم، حتى إن مالك قال: لا يكون العالم عالماً حتى... يحتاط لنفسه بما لو تركه لم يكن عليه فيه إثم.¹⁵

ثانياً: أدلة القائلين أن الاحتياط ليس بحجة.

استدل القائلون بعدم حجية الاحتياط بأدلة من الكتاب والسنة والمعقول:

- أدلتهم من الكتاب:
 - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنُفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾¹⁶
 - وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَلًا قُلْ إِنَّ اللَّهَ آوَدَ لَكُمْ أَمْرًا عَلَى اللَّهِ تَنَفَّرُونَ﴾¹⁷
 - وجه الدلالة في الآيتين:
- أنه قد صرح بهاتين الآيتين أن كل من حلّل أو حرّم ما لم يأت إذن من الله تعالى في تحريره أو تحليله، فقد أفتى على الله كذباً، ونحن على يقين من أن الله تعالى قد أحل لنا كل ما خلق في الأرض إلا ما فصل لنا تحريره بالنص، لقوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾¹⁸. ولقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾¹⁹.
- فيبطل بهذين النصين الجليلين أن يُحرّم أحد شيئاً باحتياط أو خوف تذرّع.²⁰

ونوقش:

لا يسلم بأن العمل بالاحتياط افتراء على الله ، فقد ثبت العمل به بأدلة أثبتتها القائلون بحجية : وسلمت لهم استدلالاتهم فيها ¹¹ .

- قال جل جلاله: ﴿وَلَنَنْتَظِرَنَّكَ الْغَيْثَ وَكَثِيرَ قَوْمٍ ثَوْرًا﴾ ¹² ، وقال قوم عابئين قوماً قالوا: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّقِينَ﴾ ¹³ ، وقال تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ ¹⁴ ، وقال تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهَدَى﴾ ¹⁵ ، وفي الحديث: الظن أكذب الحديث.

وجه الدلالة في الآيات:

إن كل من حكم بتهمة أو باحتياط لم يستيقن أمره، أو بشيء، خوف ذريعة إلى ما لم يكن بعد، فقد حكم بالظن، وإذا حكم بالظن فقد حكم بالكذب والباطل، وهذا لا يحل وهو حكم بالهوى وتجنب للحق، نعوذ بالله من كل مذهب أدى إلى هذا، مع أن هذا المذهب في ذاته متخاذل متفاسد متناقض، لأنه ليس أحد أولى بالتهمة من أحد، وإذا حرم شيئاً حلالاً تذرع إلى حرام فليخص الرجال خوف أن يزنو، وليقتل الناس خوف أن يكفروا، وليقطع الأغاب خوف أن يعمل منها خمرأ، وبالجملة فهذا المذهب أفسد مذهب في الأرض؛ لأنه يؤدي إلى إبطال الحقائق كلها. ¹⁶

ونوقش:

- أن هذا ادعاء من غير دليل، إذ يف يكون الاحتياط عملاً بالظن مع ثبوت العمل به بأدلة كثيرة.

- إنه لا يسلم بأن العمل بالظن ممنوع مطلقاً، فإن الظن نوعان: أحدهما: ظن ناشئ عن دليل، وهو كل حكم اجتهادي عملي دليله ظني، وهذا يجب العمل به وإتباعه، الآخر: ظن ناشئ عن غير دليل، وهو الذي جاء النهي عنه وذمه في الآيات التي استدلو بها، وليس فيها منع العمل بالظن في الأحكام الشرعية ¹⁷ .

١ - أدلتهم ن السنة:

- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً، فأشكّل عليه أخرج منه شيء أم لا؟ فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو ريحاً.⁹⁸

وجه الدلالة:

إن رسول الله ﷺ أمر من توهم أنه أحدث أن لا يلتفت إلى ذلك، وأن يتمادى في صلاته وعلى حكم طهارة - هذا في الصلاة التي هي أوكد الشرائع - حتى يسمع صوتاً أو يشم رائحة، فلو كان الحكم بالاحتياط حقاً لكانت الصلاة أولى ما احتيط لها، ولكن الله تعالى لم يجعل غير اليقين حكماً.⁹⁹

ونوقش:

أن مسألة توهم الحدث في الصلاة لا تصلح اعتراضاً على صحة العمل بالاحتياط، لأن من يدخل في صلاته وهو موقن بالطهارة ثم يتوهم الحدث، فلا يقال في حقه بأن ذلك التوهم يرفع الأصل المتيقن وهو الطهارة؛ لأن اليقين لا يزول بالشك.¹⁰⁰
- ما روي عن رسول الله ﷺ: إن الله يحب أن تؤتى ميسراً، كما يحب أن تؤتى عزائمه.¹⁰¹

وجه الدلالة:

إن هذا يبين أنه لا يجوز التحري في اجتناب ما جاء عن الله تعالى على لسان به ﷺ، وأن كانت رخصة، وأن كل ذلك حق وسنة ودين، فبطل ما تعلقوا به من الاحتياط الذي لم يأت به صراً ولا إجماعاً.¹⁰²

- أدلتهم من المعقول:

- إن الاحتياط مخالف للقياس الشرعي؛ لأن القياس الشرعي يجري فيه المجتهد على مقتضى دليله، بخلاف مراعاة الخلاف (الاحتياط)، فإنه يقتضي عدم جريانه على مقتضى دليله.¹⁰³ أي بمعنى: أن الاحتياط مخالف للقياس الشرعي، وأنه غير مطرد في كل مسألة.

- إن الاحتياط غير مطرد في كل مسألة خلاف، وهو مشكل؛ لأنه أن كان حجة، عمت في كل مسألة خلاف، وإلا بطلت لأن تخصيصه ببعض المسائل الخلافية دون بعض تحكم، أي ترجيح بلا مرجح⁰⁴.

نوقش:

بأن الاحتياط يكون في بعض المسائل دون بعض، وضابط ذلك: رجحان دليل المخالف عند المجتهد على دليله، في لازم مدلول دليل المخالف، فليس هذا تحكماً، لأن له مرجحاً، وثبوت الرجحان ونفيه إنما يكون بحسب نظر المجتهد في النوازل⁰⁵.

- إن من حرّم المشتبه وأفتى بذلك وحكم به على الناس، فقد زاد في الدين ما لم يأذن به الله تعالى، وخالف النبي ﷺ، واستدرك على ربه تعالى بعقله أشياء في الشريعة⁰⁶.

- إن الذي يحرم الحلال من أجل الاحتياط وخوف الوقوع في الحرام، وقد لا يقع فيه، يقع هو نفسه في يقين الحرام؛ لأنه يحرم ما لم يحرمه الله تعالى، ويحرم الحلال كمحلل الحرام ولا فرق، وذلك كمن يلزم بالطلاق ثلاثاً لمن شك أطلق ثلاثاً أم أقل، وفي هذا تحريم الحلال مخافة الواقعة الحرام، وذلك لا يجوز⁰⁷.

- إن القائلين بالاحتياط متناقضون مع أنفسهم، ويلزمون جراء ذلك إلزامات فاسدة، فهم أسقطوا الاحتياط في مواقع منها: لو شهد رجل على أربعة عدول بأنه اعتق خادمته هذه من عام كامل، وهو منكر لك وهو مقرر بوطنها، فيحكمون بشهادتهم حين أدائها، ولا يحدونه على وطء حرة بلا نكاح.

وهم أيضاً يلزمون بأن يحرموا كل مشتبه يباع في السوق مما يمكن أن يكون حراماً أو حلالاً، ولا يقين بأنه حلال ولا بأنه حرم، وغير ذلك من الإلزامات المختلفة⁰⁸.

- أن الاحتياط يس من أمارات الوضع؛ ولا من مقتضيات الوجوب، بل هو من باب الأصلح.

بمعنى إن الدليل على ضعف الاحتياط: أنه ليس بدليل، ولا هو مما يجب الأخذ به، بل هو من باب الأخذ بالأفضل والأحسن، وما كان كذلك فهو دليل ضعيف لا يصح الاحتجاج به⁰⁹.

الرأي المختار:

هو ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول القائلين بأن الاحتياط حجة يعمل به، وذلك لتأد قولهم بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة والمعقول وعمل الصحابة رضي الله عنهم، واستثناسهم بفتاوى الأئمة المختلفة، والتي تفوق الحصر مما يدل على أن الاحتياط يعتبر أصلاً معمولاً به، ون لم يكن بارزاً على شكل دال مستقل عند العلماء.

وكذلك فإن القائلين بعدم حجيته أدلتهم أما ضعيفة وإما مجاب عنها، وليس لهم شبهة حجة في إنكارهم العمل بالاحتياط، إلا ما أدعوه من عدم انضباط أمر الاحتياط وأنه مختلف باختلاف المحتاطين، فما يراه أحدهم احتياطاً لا يراه الآخر كذلك، لكن من المم ن تجاوز هذه القضية بالقول: إن العمل بالاحتياط هو باب من أبواب الاجتهاد والاجتهاد يختلف باختلاف المجتهدين، ومدى علمهم، ولم ينكر أحد الاجتهاد البتة، فما زال العلماء على شتى العصور يجتهدون في الحوادث المختلفة من غير نكير من أحد، ولا يقبل اجتهاد أحد ما، إلا إذا كان موافقاً لأصول الشريعة العامة، والاحتياط كذلك لا يقبل إلا بضوابط وشروط لابد من مراعاتها، مما يجعل عملية الاحتياط منضبطة إلى حد ما، وسوف نفصل القول ضوابط الاحتياط في المطالب الثالث - إن شاء الله - .

كذلك وما زال الأئمة يأخذون بالاحتياط ويعملون به في أوالهم وأفعالهم وفتاواهم، حتى قال الإمام مالاً - رحمه الله تعالى - : لا يكون العالم عالماً حتى... يحتاط لنفسه بما لو تركه لم يكن عليه فيه إثم¹⁰ .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمو - أيض - : وما من شيء في الشريعة يمكن وجوبه إلا والاحتياط مشروع في أدائه¹¹ .

وقال لإمام الجصاص: واعتبار الاحتياط والأخذ بالثقة، أصل كبير من أصول الفقه، وقد استعمله الفقهاء كلهم، وهو في العقل كذلك¹² . وقال الإمام الشاطبي: والشريعة مبنية على الاحتياط والأخذ بالحزم، والتحرز مما عسى أن يكون طريقاً إلى المفسدة¹³ .

وكذلك فإن الاحتياط هو وسيلة لتحصيل منفعة، وقد يكون لدفع مفسدة، فهو وسيلة لتحصيل ما تحقق وجوبه، فإذا دارت المصلحة بين الإيجاب والندب، فالاحتياط حملها على

الإيجاب، وإذا دارت المفسدة بين الكراهة والتحريم، فالاحتياط حملها على التحريم، لما في ذلك من تحقيق براءة الذم¹⁴، فالمحتاط على كلا الحالين فائز بمرضاة الله تعالى.

وكل ذلك يجعل الاحتياط من الأمور المستحسنة التي يجدر بالمكلف فعلها على سبيل الندب لا على سبيل الإيجاب، ولعل هذا هو ما يمكن التوفيق به بين قول المانعين للعمل بالاحتياط وبين المجيزين له.

فيقول شيخ الإسلام ابن تيمية: وأصل الشريعة كلها مستقرة على أن الاحتياط ليس بواجب ولا محرم¹⁵.

ويقول الإمام السيوطي: القاعدة الثانية عشر: الخروج من الخلاف المستحب¹⁶.

المطلب الثالث: أنواع الاحتياط وضوابطه.

الفرع الأول: أنواع الاحتياط.

ينقسم الاحتياط إلى نوعين هما المحمود والمذموم.

- **الاحتياط المحمود:** هو الذي بعث الله به الرحمة المهداة ﷺ، فهو اتقاء ما يخاف أن يكون سبباً للذم والعذاب عند عدم المعارض الراجع¹⁷، أي هو ما كان وسيلة لحفظ النفس من الوقوع في ما نهى الشارع عنه أو ما كان وسيلة للتيقن من براءة الذمة مما علق بها من حق الله تعالى أو حقوق العباد.

وينقسم الاحتياط المحمود إلى قسمين:

القسم الأول: الاحتياط الواجب.

أوجب بعض العلماء الاحتياط في مسائل عديدة، والسبب في هذا الإيجاب هو كونه وسيلة إلى تحصيل ما تحقق وجوبه، فإذا دارت المصلحة بين الإيجاب والندب، فالاحتياط حملها على الإيجاب، لما في ذلك من تحقيق براءة الذمة، فإن كانت عند الله واجبة فقد حصل مصلحتها، وإن كانت مفسدة فقد حصل على مصلحة الندب، وعلى ثواب نية الجواب، فإن من هم بحسنة ولم يعملها كتبت له حسنة¹⁸.

وللاحتياط الواجب خمس قواعد:

القاعدة الأولى: اختلاط المباح بالمحظور¹⁹.

لاختلاط لمباح بالمحظور قسمان:

- أن يكون المحظور محرماً لعينه²⁰ ، وذلك كالدم والبول والخمر والميتة، فهذا القسم إذا خالط حلالاً وظهر أثره فيه حرم تناول الحلال، مراعاة لمصلحة الواجب، ولا يقال أنه صير الحلال حراماً، فإن الحلال لا ينقلب حراماً البتة ما دام وصفه باقياً، وإنما حرم تناوله لأنه ما تعذر الوصول إليه إلا بتناول الحرام فلم يجز تناوله²¹.
- أي إذا تعارض دليلان أحدهما يفيد حرمة شيء لعينه أو فعل، والآخر يفيد أنه مباح يرجح ما يفيد الحرمة، لأن العمل بمقتضى الحظر (الحرام) أحوط، لأن ملائمة الحرام توقع في الإثم بخلاف ما بسطة المباح فلا توجب ذلك²².
- ومن أمثلة ذلك: اختلاط موتى المسلمين بالكفار، فإنه يجب غسل الجميع وتكفينهم والصلاة عليهم، ودفنهم توسلاً إلى إقامة حقوق المسلمين من الغسل والدفن والتكفين، ويحتج لذلك بأن النبي ﷺ مرّ بمجلس وفيه اختلاط من المسلمين واليهود، فسلم بهم²³.
- د - أن يكون المحظور محرماً لعارض، لا أنه محرم في عينه، كالدرهم المغصوب، فهذا القسم لا يوجب اجتناب الحلال ولا تحريمه البتة، بل إذا خالط ماله درهم حرام، أو أكثر منه، أخرج مقدار الحرام وحل له الباقي بلا كراهية لأن التحريم لم يتعلق بذات الدرهم وجوهره، وإنما يتعلق بجهة الكسب، فلم يبق لتحريم ما عداه معنى²⁴.

القاعدة الثانية: اشتباه المباح بالمحظور.

إذا اشتبه المباح بالمحظور، فإنه يقدم المحظور على المباح، لأن فعل الحظر يستلزم مفسدة، بخلاف الإباحة؛ لأنه لا يتعلق بفعلها وتركها مصلحة ولا مفسدة، فكان الترجيح للحاضر المحرم احتياط²⁵.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وسلك كثير من الفقهاء ليل الاحتياط في كثير من الأحكام - بناءً على أن الدليل الحاضر يقدم على الدليل المبيح²⁶، أي إذا اشتبه المباح بالمحظور، فإنه يقدم المحظور على المباح، لأن غالب الحظر لدفع المفسدة، والإباحة أقصى ما فيها جلب المصلحة، ودفع المفسدة مقدم على جلب المصلحة، بدليل أنه يجب دفع كل مفسدة ولا يجب جلب كل مصلحة، كما وأن اهتمام العقلاء بدفع المفسدة أكثر من

اهتمامهم بجلب المصلحة.²⁷ ، لكن تغليب الحظر على الإباحة هنا يكون فيما إذا أمتزج فيه حظر وإباحة، فأما ما لا مزج فيه، أو ما كان له بدل لا اشتباه فيه، فلا يوجب تغليب الحظر، وينتقل المكلف إلى البدل ويترك المشتبه، وذلك مثل ما إذا اشتبه عليه الماء الطاهر بالنجس، فإنه ينتقل إلى بدله وهو التيمم، وأما إذا اشتبه عليه في الشرب، فإنه يجتهد في أحدهما ويشرب منه.²⁸ .

ومن أمثلة ذلك: إذا أشتبه إنباء طاهر بإناء نجس، أو ثوب طاهر بثوب نجس، وتعدر معرفة الطاهر منهما، فإنه يجب اجتنابهما درءاً لمفسدة النجس منهم.²⁹ .

القاعدة الثالثة: الشك في العين الواحدة أهي من قسم المباح أم من قسم المحظور.

قبل بيان أقسام الاحتياط وأمثله في الشيء المشكوك فيه، لابد من بيان: أنه ليس في الشريعة الإسلامية شيء مشكوك فيه البتة، وإنما يعرض الشك للمكلف بتعارض إمارتين فصاعداً عنده، فتصير المسألة مشكوكاً فيها بالنسبة إليه، فهي شكية عنده.

هـ ا والشك الواقع في المسائل نوعان:

الأول: شك سببه تعارض الأدلة و لأمارات، وذلك كقولهم في سور الحمار، أنه مشكوك فيه، فتوضاً به وتيمم، فهذا الشك لتعارض دليل الطهارة والنجاسة، فيقال: إن الحمار لم يبلغ حد الهرة التي تدخل من المضايق، فأبيح سورها، ولم يبلغ حد الكلب المحرم سور، فيبقى أمره مشكوكاً فيحكم بنجاسته احتياطاً.³⁰ .

ومن هذا قولهم للدم الذي تراه المرأة بين الخمسين سنة إلى الستين إنه مشكوك فيه، فتصوم وتصلّي، وتقضي فرض الصوم لتعارض دليلي الصحة والفساد.³¹ .

والثاني: الشك العارض للمكلف بسبب اشتباه أسباب الحكم عليه وخفائها لنسيانه، وذهوله، أو لعدم معرفته بالسبب القاطع للشك فهذا لحكم واقع كثير في الأعيان والأفعال، وهو المقصود لذكر القاعدة التي تضبط أنواعه، والضابط فيه أنه إن كان للمشكوك فيه حال قبل الشك، أستصحبها المكلف وبنى عليها حتى يتيقن الانتقال عنها، هذا ضابط مسائل.³² .

ومن أمثلة ذلك: إذا شك في الماء هل أصابته نجاسة أم لا؟، نى على يقين الطهارة.³³ .

وأما إذا لم يكن للمشكوك فيه حال قبل الشك، فإنه يحتاط في ذلك إبراءً للذمة.

ومن أمثلة ذلك: إذا نسي الصلاة من خمس صلوات، ولم يدر أي صلاة هي، فيجب عليه قضاء الصلوات الخمس كلها من ذلك اليوم، ليخرج عن عهدة الصلاة المنسية يقيناً، فيتوسل بالصلوات الأربع إلى تحصيل الصلاة الواجبة³⁴.

القاعدة الرابعة: ترجيح المحرم على ما يفيد الندب.

يرجح الدليل المفيد لحرمة الشيء على الدليل المفيد لندبه، عند تعارضهما وتساويهما وذلك لأن الدليل المفيد لندب شيء أو إباحته غالباً ما توجد فيه مصلحة، والدليل المفيد لحرمة إنما هو لوجود مفسدة فيه، ودرء المفسدة مقدم على جلب المصلحة³⁵.

ومن أمثلة ذلك:

الأحاديث الدالة على النهي عن الصلاة في الأوقات الثلاثة، المفيدة لتحريمها فيها قال الرحمة المهداة ﷺ: لا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب شمس - وفي رواه - ثلاث أوقات نهانا رسول الله ﷺ أن نصلي فيهن، وأن نقبر فيها موتانا³⁶، مع قوله ﷺ: إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين، المفيد للندب، واستحباب صلاة رب المسجد عند دخوله ولو في هذه الأوقات، فيتعارضان، ويرجح الأول، بأنه يفيد حرمة الصلاة فيها لما فيه من الاحتياط³⁷.

القاعدة الخامسة: ترجيح الوجوب على ما سوى الحرمة.

إذا تعارض حديثان متساويان من جميع الجوانب إلا أن أحدهما يفيد إيجاب شيء والآخر يفيد إباحته، أو كراهته، أو ندبه، فإنه يرجح الحديث المفيد لإيجابه على غيره للاحتياط، ولأن الواجب من تركه يسحق العقاب³⁸.

ومن أمثلة ذلك:

الأحاديث المتعارضة في غسل الجمعة حيث يفيد بعضها أن غسل الجمعة واجب، وبعضها يفيد أنه مندوب، ومستحب³⁹ فيرجح الحديث المفيد للوجوب لكونه واجباً للاحتياط بمقتضى هذه القاعدة، ولأن فعل الشيء أن لم يكن واجباً - مباحاً كان أو مندوباً - لا يؤدي إلى ضرر، بل يؤدي إلى الثواب أن كان مندوباً كما هو الحال في مثالنا، لكن ترك

الواجب يؤدي إلى العقاب، والأخذ بما لا يؤدي إلى العقاب، وذلك يكون بالذهاب إلى القول بوجوبه وحمله على ذلك وتقديمه على خلافه أولى⁴⁰ .

القسم الثاني: الاحتياط المندوب.

هذا النوع من الاحتياط المحمود مستحب ومندوب إليه، وليس بواجب وإنما هو من قبيل الأخذ بالأكمل والأفضل، فإنه إذا دارت المفسدة بين الكراهة والتحريم، فالاحتياط حملها على التحريم، فإن كانت مفسدة التحريم محققة فقد فاز باجتنابها، وإن كانت منفية فقد اندفعت المفسدة المكروهة، وأثبت على قصد اجتناب المحرم، فإن اجتناب المحرم أفضل من اجتناب المكروه، كما أن فعل الواجب أفضل من فعل المندوب⁴¹ .

واشتمل الاحتياط المندوب على :

أولاً: ما كان من قبيل مراعاة الخلاف والخروج منا⁴² .

عرفه باند : عبارة عن أعمال دليل في لازم مدلوله الذي أعمل في : يضه دليل آخر⁴³ .

ويعني بهذا: أن المجتهد يصل إلى الحكم معتمداً على دليل، ثم يأتي مجتهد آخر فيصل إلى حكم مناقض لهذا الحكم بدليل آخر ثم يقع أمر يحتاج إلى حكم، فإن بناء على مدلول دليله ترتب عليه حكم، وإن بناء على مدلول دليل المخالف ترتب عليه حكم آخر، فهنا يحام له بل لازم مدلول دليل المخالف، لأن لازم مدلوله، دليله راجح عنده.

مثال ذلك: إن الإمام مالك قال بفسخ عقد الشغار، وقال غيره، العقد صحيح فمدلول هذا الدليل عدم الفسخ، ولأزم المدلول - ثبوت الأثر بين الزوجين اللذين تزوجا وفق هذا العقد، فالإمام مالك يحكم بفسخ عقد لشغار لكنه لو وقع ثم مات أحد الزوجين، فإن مالكا يحكم بثبوت الأثر بين الزوجين ليس إعتماً على دليل المخالف وإنما إعتماً على لازم المدلول⁴⁴ .

فيعمل المجتهد على إعمال قول الغير، حتى ولو كان دليل الغير على قوله هذا مرجوحاً عند⁴⁵ ، ومراعاة الخلاف هنا من لمجتهد هو احتياط منه مخافة أن يقع في المحذور، فيتترك ما يعتقد أنه مباح لكون إن هناك من أهل الاجتهاد من قال بتحريمه⁴⁶ .

ومراعاة الخلاف بهذا المعنى مندوب إليه، خصوصاً إذا تعددت آراء المجتهدين في مسألة لم يرد فيها دليل قطعي، قال السيوطي: «والخروج من الخلاف مـ حب»⁴⁷ .
ومن أمثلة ذلك:

- ذهب مالك إلى أن نكاح المحل - وهو الذي يتزوج صورياً امرأة طلقها زوجها ثلاثاً ليحل لزوجها مراجعت - مفسوخ لقوله ﷺ : لعن الله المحلل والمحلل له . وذهب الشافعية والحنفية إلى صحة هذا النكاح لكنهم اعتبروه مكروهاً خروجاً من خلاف المالكية⁴⁸ .

د - إن الفخذ من العورة لما رواه جرهد عن النبي ﷺ ، فإن الفخذ من العورة⁴⁹ ، مع أن أنساً قال: .. ثم حسر الإزار عن فخذ النبي ﷺ حتى أني لأنظر إلى بياض فخذ النبي ﷺ⁵⁰ . ولذا قال الإمام البخاري (رحمه الله) مقولته المشهورة: حديث أنس أسند ولكن حديث جرهد أحوط، حتى خرج من اختلافهم⁵¹ .

من يقرر هذه القاعدة:

إن من يقرر مراعاة الخلاف ابتداءً وهو الخروج من الخلاف كلاً من المجتهد والمقلد على حد سواء أستحباً، وإتقاء مواضع الخلاف مهم في الورع في حق المفتي والمقلد...⁵² .

أما بعد الوقوع، فهذا لا يمكن للمقلد من تقريره، بل هو من مهام المجتهد، لما في هذا النوع من موازنة بين الأدلة التي لا يستطيعها غير المجتهد، وفي هذا يقول الإمام الشاطبي: مراعاة الأقوال الضعيفة أو غيرها شأن المجتهدين من الفقهاء، إذ مراعاة الخلاف إنما معناه مراعاة دليل المخالف، ومراعاة الدليل أو عدم مراعاته يس إلينا معشر المقلدين، فحسبنا فهم أقوال العلماء، والفتوى بالمشهور منها، وليتنا نجوا مع ذلك رأساً برأس لا لنا ولا علينا⁵³ .

ثانياً: ما كان من قبيل الورع.

الورع: هو ترك ما لا بأس به حذراً مما به بأس⁵⁴ .

ن أوامر الشريعة داعية إلى الاحتياط والورع والاستبراء للدين، والورع أمر مهم ومؤكد للخروج من الخلاف سواء أكان من المجتهد أم المقلد، فيقول الإمام الغزالي: وإتقاء

مواضع الخلاف مهم في الورع في حق المفتي والمقلد، فالفرار من الخلاف إلى الإجماع من الورع المؤكد وكذا المجتهد إذا تعارضت عنده الأدلة ورجح جانب الحل بـ دس وتخمين وظن فالورع له الاجتناب⁵⁵ .

ويقول الإمام الشاطبي: إن الورع مطلوب من كل أحد على الجملة، ومع ذلك فمنه ما هو من الجلائل، كالورع عن الحرام البين، والمكروه البين⁵⁶ . ويكون الاحتياط لأجل الورع من بايين:

الباب الأول: الاحتياط لتحصيل مصلحة المندوب.

ومن أمثلة ذلك:

- إن من نسي ركعتين من السنن الرواتب ولم يعلم أنه سنة الفجر أم سنة الظهر، فإنه يأتي بالسنتين قياساً على الصلاة المنسية لمن نسي صلاة من صلاتين مفروضتين⁵⁷ .
- إن من شك هل غسل في الوضوء ثلاثاً أم اثنتين، فإنه يأتي بالثلاثة احتياطاً للمندوب⁵⁸ .

الباب الثاني: الاحتياط لدفع مفسدة المكروه.

ومن أمثلة ذلك:

- أن لا يقوم الخنثى عن يمين الإمام، لاحتمال أنه أنثى⁵⁹ .
- أنه يكره للرجال أن يصلوا وراء الخنثى في الصفوف، وفي صف فيه خنثى⁶⁰ .

! . الاحتياط المذموم.

هذا النوع من الاحتياط مذموم لما فيه من التشديد، والمغالاة في الدين والتنتطع وتكليف النفس ما لا تحتمله، أو ما فيه مشقة وخرج، وينقسم هذا النوع من الاحتياط إلى قسمين هم: ما كان من قبيل الوسوسة وما كان من قبيل الحرج والمشقة .

القسم الأول: ما كان من قبيل الوسوسة.

الوسوسة: بفتح الواو وسكون السين الأولى وفتح الثانية: هي حديث النفس والأفكار، وحديث الشيطان بما لا نفع فيه ولا خير، كالوسواس - بالكسر⁶¹ .

والوسوسة ابتداء ما لم تأت به السنة ولم يفعله رسول الله ﷺ ، ولا أحد من الصحابة رضي الله عنهم ، زاعماً أنه يصل بذلك إلى تحصيل المشروع وضبطه⁶² .

قال الإمام الجويني: ثم إن الشيطان ربما يستحوذ بفنون الوسوس على بعض المسلمين في عباداتهم، ويلبس عليهم كثيراً من طاعاتهم... إلى أن قال: وربما يتخيل لهذه الفرقة⁶³ وسوسة تصور الاحتياط، وربما يقصرون في أولى المواضع بالاحتياط فإذا لم يرجعوا إلى علم يتقنونه، وأصل يحيطون به، نال الشيطان منهم الأمانة واحتكتهم بهزات، واستولى عليهم بنفخه ونفته، فلم يبعد عن الصواب - إن شاء الله - ترتيب أبواب التمييز بين الاحتياط والوسوسة، مشتملة على مسائل نبأتهم على أمثالها، ويتطرقون بها إلى نظائرها وأشكالها، ولقد وردت في الشريعة ألفاظ تقتضي بظواهرها تضيقاً وتشديداً، وألا ظ تقتضي توسعة وتسهيلاً، ثم انتصب الفقه على مواضعها علامة ودليلاً...⁶⁴.

وأهم أسبابها هو الجهل والغفلة:

لذا قال الإمام الغزالي: الوسوسة سببها أما جهل بالشرع، وأما ما خبل في العقل، وكلاهما من أعظم النقائص والعيوب.⁶⁵ ومثال ذلك:

من يحتاط بزعمه ويغسل أعضاه في الوضوء فوق الثلاثة فيسرف في صب الماء في وضوئه وغسله، ويصّرح بالتلفظ بنية الصلاة مراراً أو مرة واحدة، ويغسل ثيابه مما لا يتيقن نجاسته احتياطاً، ويرغب عن الصلاة في نعله احتياطاً، إلى أضعاف أضعاف هذا مما أتخذهُ الموسوسون ديناً وزعموا أنه احتياط⁶⁶.

وقد إن الاحتياط بإتباع هدي رسول الله ﷺ، وما كان عليه أولى بهم، فإنه الاحتياط الذي من خرج عنه فقد فارق الاحتياط وأعدل عن سواء الصراط⁶⁷.

وأن الفقه كل الفقه الاقتصاد في الدين، والاعتصام بالسنة، قال أبي بن كعب ؓ: عليكم بالسبيل والسنة، فإنه ما من عبد على السبيل (السنة ذكر الله عز وجل فأقشعر جلده من خشية الله إلا تحانت عنه خطايا كما يتحات عن الشجرة اليابسة ورقها، وإن اقتصاداً في سبيل وسنة خير من اجتهد في خلاف سبيل وسنة، فاحرصوا إذا كانت أعمالكم اقتصاداً أن تكون على منهاج الأنبياء بسنتهم).⁶⁸

فالاختياط يكون في لأعمال التي يترك المكلف منها عملاً / خر احتياطاً، وأما الأحكام الشرعية والأخبار عن الله ورسوله، فطريق الاحتياط فيها أن لا يُخبر عنه إلا بما أخبر به، ولا يثبت إلا ما أثبتته⁶⁹.

والوسوسة تؤدي إلى الغلو في الدين وإلى إيجاب ما لم يجب، وقد نهى الله عز وجل ورسوله ﷺ عن الغلو في الدين، وتعدي الحدود والإسراف، وإن الاقتصاد والاعتصام بالسنة عليها مدار الدين⁷⁰.

قال جل جلاله: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾⁷¹، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَسْرِقُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾⁷²، وقال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾⁷³، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَمْدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُتَعَدِّينَ﴾⁷⁴.

وقال سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما قال رسول الله ﷺ غداة العقبة وهو على ناقته: ألقط لي حصي، فلقطت له سبع حصيات فجعل ينفضهن في كفه ويقول: أمثال هؤلاء فارموا، ثم قال: أيها الناس إياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك الذين من قبلكم الغلو في الدين⁷⁵، وقال أنس رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ لا تشددوا على أنفسكم فيشدد الله عليكم، فإن قوماً شددوا على أنفسهم فشدد الله، فتلك بقاياهم في الصوامع والديارات: رهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم⁷⁶، فنهى النبي ﷺ عن التشدد في الدين، وذلك بالزيادة على المشروع وأخبر أن تشديد العبد على نفسه هو السبب لتشديد الله عليهم، إما بالقدر، وإما بالشرخ⁷⁷.

فالتشديد بالشرخ: هو كما يُشدد على نفسه بالنذر الثقيل، فيلزمه الوفاء به، وبالقدر: كفعل أهل الوسواس، فإنهم شددوا على أنفسهم فشدد عليهم القدر حتى استحکم ذلك وصار صفة لازمة لهم⁷⁸.

وبعض الناس يحتاط لنفور نفسه عن أشياء مينة لعادة اعتادها، فيكون ذلك مما يقوي تحريمها واشتباها عنده، ويكون بعضهم في أوهام وظنون كاذبة، فتكون تلك الظنون مبنها على الورع الفاسد، فيكون صاحبه من قال الله تعالى فيه: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾⁷⁹، وهذا حال أهل الوسوسة في النجاسات، فإنهم من أهل الورع الفاسد المركب من نوع دين وضعف عقل وعلم⁸⁰.

ومن أمثلة الاحتياط الذي هو من قبيل الوسواس: ما إذا أصاب الرجل شيء مائع يسير، وشك هل هو طاهر أم نجس، فلا يجوز له اعتبار نجاسته احتياطاً، لأن ذلك وسواس

وليس احتياطاً، فقد مر سيدنا عمر رضي الله عنه هو وصاحب له بميزاب، فقطر على صاحبه، نه ماء، فقال صاحبه: يا صاحب الميزاب ماؤك طاهر أم نجس؟ فقال عمر رضي الله عنه يا صاحب الميزاب لا تخبره، فإن هذا ليس علي ⁸¹ .

القسم الثاني: ما كان من قبيل الحرج والمشقة.

هنالك أمور ومسائل لا احتياط فيها لوضوح دليلها، فكما أنه يجب الاحتياط حال الاشتباه أو حال عدم ظهور لدليل على المراد، فإنه لا يجب إذا كان الأمر بعكس ذلك، وإلا لقلنا بالاحتياط في جميع أبواب الدين، ولأدى ذلك إلى وقوع الأمة في الحرج، إذا احتاطت في كل أمر من أمورها وللزم أن يكون حديث: (ن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه) ⁸² ، لا معنى له ⁸³ .

ومن مثلت :

- صيام يوم الشك: فلا يثبت الوجوب للاحتياط في مثل صوم يوم الشك، لأن الوجوب فيه ليس هو الأصل، ولا هو ثابت يقين ⁸⁴ .

د - ومثل اختلافهم في أصل إبليس، أمن الجن أم من الملائكة؟ واختلافهم في الفرقة الثالثة من أصحاب القرية، وهي التي لم تصد يوم السبت، ولم تتكرر . لى من صاد، هل هلك أم نجت، فمثل هذا يعمل فيه بالراجح في نظر الباحث إذ لا احتياط في شيء من الأقوال ⁸⁵ .

الفرع الثاني: ضوابط العمل بالاحتياط.

وضع القائلون بالاحتياط شروطاً وضوابط لاعتباره مسلكاً شرعياً في استنباط الأحكام والترجيح عند تعارض الأدلة أهمها ما يتر :
الضابط الأول: أن لا يخالف سنة ثابتة فإذا ثبت الحكم بالسنة فلا يراعى الخلاف عند ⁸⁶ .

قال ابن القيم: والاحتياط كل الاحتياط الخروج عن خلاف السنة، ولو خالفت أكثر أهل الأرض بل كلهم ⁸⁷ .

.. ولو قال قائل ننتزه عن هذا لأجل الخلاف فيه... قيل لهذا القائل اختلاف
إنما يورث شبهة إذا لم تتبين سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ... وليس لنا أن نغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم

لشبهة وقعت لبعض العلماء، ولو فتحنا هذا الباب لكنا نكره لمن أرسل هدياً أن يستبيح ما يستبيحه الحلال لخلاف أبي هرير .. وأما من خالف في شيء من هذا من السلف والأئمة عليهم السلام فهم مجتهدون قالوا بمبلغ علمهم واجتهادهم... فأما من تبلغه السنة من العلماء وغيرهم وتتبين لهم حقيقة الحال، فلم يبق لهم عذر من أن ينتزه عما ترخص فيه النبي صلى الله عليه وآله ولا يرغب عن سنته لأجل اجتهد غيرهم، فأصحاب الاجتهاد وأن عذروا وعرفت مراتبهم من العلم والدين، فلا يجوز ترك ما تبين من السنة والهدى لأجل تأويلاتهم⁸⁸.

والذي يبدو لي أن هذا الشرط لا بد منه، إذ من البديهي أن السنة إذا ثبتت عند المجتهد فلا يمكن مخالفتها بحال، لكن تبقى هنالك أمور ثلاثة:

- أن تصله السنة ولن تثبت صحتها عنده.
- أن يحملها محملاً تأويلياً مقبولاً فليس بمجتهد من يؤول السنة تأويلاً غير مقبول.
- أن لا تصله السن.

ففي الأمرين الأولين تبقى إمكانية الاحتياط (مراعاة الخلاف) قائمة، أما الأخير فهو الذي ينطبق عليه الشرط. ونضيف هنا ينبغي أن لا يكون في مثل هذه الحالة خلاف ولا خروج منه، حيث أن السنة هي دليل الجميع، ومن خالفها ثم علم بها رجع إليها لا احتياطاً (خروجاً من الخلاف) وإنما اتباعاً للدليل⁸⁹.

الضابط الثاني: أن لا يكون في المسألة المحتاط فيها، نص من كتاب أو سنة:

لأن الاحتياط يلجأ إليه عند انعدام الدليل في المسألة، فإذا وجد فيها دليل فلا ضرورة للاحتياط ولا لزوم له، وإذا وجد النص وظن المجتهد أن الاحتياط ألا يعمل بذلك النص، فقد وقع في الاحتياط المذموم الذي هو من قبيل الوسوسة⁹⁰، والذي هو من قبيل تكلف الحرج والمشقة.

وفي ذلك يقول الإمام ابن القيم: فالصواب هو أن يحتاط الإنسان لإتباع السنة لا لمخالفتها⁹¹.

الضابط الثالث: إن لا يؤدي العمل بالاحتياط إلى محذور شرعي، من مخالفة كتاب أو سنة وإجماع أو اقتحام أمر مكروه.

مثال ذلك: أن من السنة فصل الوتر، بأن يصلي ركعتين شفع ثم يسلم، وبعد ذلك يوتر بركة، وذلك لثبوت النهي عن وصل الوتر، بقوله صلى الله عليه وآله عندما حث على صلاة الوتر فقال:

ولا تشبهوا بالمغرب⁹²، وقد ذهب الإمام أبو حنيفة إلى المنع من فصل الوتر، فإذا قال قائل: يسن وصل الوتر احتياطاً حتى نخرج من خلاف أبي حنيفة، فإنه لا يُبالي بقوله، لأنه يتوقف على أن يكون بقية العلماء يُجيزون الوصل، وإلا فلا يحصل الاحتياط هنا بالخروج من الخلاف مطلقاً، وحتى ولو كان بقية العلماء يجيزون الوصل، فلا يلزم الاحتياط أيضاً، لأن الوصل يلزم منه ترك سنة ثابتة عن رسول الله ﷺ⁹³.

وفي ذلك يقول الإمام ابن القيم: والاحتياط كل الاحتياط الخروج عن خلاف السنة، ولو خالفت أكثر أهل الأرض بل كلهم⁹⁴.

والحكمة من عدم الاحتياط هـ، أن المجتهد حين يحكم على المسألة يجوز أكثرية الصواب إلى جانبه حسبما يعتقده، فيحاول أن يضم إلى هذا المتبقي من درجات الصواب، وهذا ممكن إذا كان المخالفون يسировون في اتجاه واحد - إيجاباً وسط - أما أن يتعاكسوا في الآراء فلا يمكن الوصول إلى ذلك، عندها يقتنع بلبية الظن عنده، وهي خير كثير⁹⁵.

الضابط الرابع: أن تكون الأدلة المتعارضة متقاربة.

لا بد من الاحتياط أن تكون فيه أدلة الأقوال المتعارضة قريبة من بعضها البعض لصعب التمييز بينها فيشرع حينئذ الاحتياط فيها، أما إذا كان أحد المذهبين أو القولين ضعيف الدليل جداً بحيث لو حكم به حاكم لنقضناه، لم يحسن فيه الاحتياط، وإنما يحسن إذا كان مما يمكن تقريره في الشريعة⁹⁶.

وحتى يصح العمل بالاحتياط عند تعارض الأدلة، فلا بد أن تكون أدلة كلاً من الأقوال المتعارضة قد عسر الترجيح بينها وصعب إدراك وجه الحق فيها بأن يكون هنالك اشتباه في إدراك الحق⁹⁷. مثلاً، فإن المجتهد والحال هذه يحتاط طلباً للسلامة وبراءة الذمة.

وفي ذلك يقول ابن تيمية: وأكثر ما يمكن المتدين أن يحتاط من الخلاف، وهو لا يجزم بأحد القولين⁹⁸.

وقيل عن الاحتياط: بل هو دليل ضروري لا يعمل به إلا بعد العجز عن أسباب علم، مشروع في حق الصالح والطالح⁹⁹، ومن هذا يعلم أنه ليس كل خلاف يقع بين العلماء يحتاط له لأن كثير من مسائل الخلاف يسهل الترجيح بينها إذا لاحظها المجتهد وبذل نظره فيها، حيث أن تعليل الأحكام بمجرد الخلاف علة باطلة في نفس الأمر، فإن

مجرد الخلاف ليس من الصفات التي يعلق الشارع بها الأحكام في نفس الأمر، فإن ذلك وصف حادث بعد النبي ﷺ ولكن سلكه من لم يكن عالماً بالأدلة الشرعية في نفس الأمر لطلب الاحتياط¹⁰⁰.

ولابد لهذا التعارض أن يكون بين الأدلة الشرعية، لا بين أقوال المجتهدين¹⁰¹، فإن التعارض بين الأقوال عن الدليل لا وزن له، لأنه لا يعدوا أن يكون قولاً ورأياً من صاحبه، وليس هو بشرعية ولا بدين.

وكذلك أن هذا التعارض يكون في حق المجتهد، لا في حق المقلد، لأن الغالب على المقلد أنه لا يدري من الذي دليله أقوى من العلماء المختلفين، ومن الذي دليله أضعف، ولا يعلم هل تساوت دلتهم أم تقاربت أم لا، لأن هذا لا يعرفه إلا من كان أهلاً للنظر، وليس العامي كذلك¹⁰²، هذا من جهة، ومن جهة أخرى؛ فإن تساوي الأدلة أو تقاربها أمر إضافي بالنسبة إلى أنظار المجتهدين قرب دليلين يكونان عند البعض متساويين أو متقاربين، ولا يكونان كذلك عند البعض، فلا يتحصل للعامي ضابط يرجع إليه فيما يجتنبه من الخلاف مما لا يجتنبه، ولا يمكنه الرجوع في ذلك إلى المجتهد؛ لأن مما يأمره به الاجتناب أو عدمه راجع إلى نظره واجتهاده، وتباع نظره وحده في ذلك تقليد له وحده، من غير أن يخرج عن الخلاف، لا سيما أن كان هذا المجتهد يعني أن قول خصمه ضعيف ولا يعتبر مثله، وهكذا الأمر فيما إذا راجع المجتهد الآخر، فلا يزال العامي في حيرة من اتبع هذه الأمور، وهو شديد جداً: ومن يشاد هذا الدين يغلبه¹⁰³.

الضابط الخامس: أن يقوى مُدْرِكُ الخلاف بحيث لا يعد هفوة.

أي لكي يصح مراعاة قول المخالف ويحتاط له، لا بد أن يكون قوله معتبراً معتداً به له دليل شرعي، ولا يكون من قبيل السقطات والهفوات، فإن كان قوله ضعيفاً نائياً عن مأخذ الشرع، كان معدوداً من الهفوات والسقطات، لا من الخلافات المجتهديات¹⁰⁴.

ويمثل للخلاف غير المعتمد به والذي هو من قبيل السقطات وهفوات:

بجواز إعاره الجواري للوطء، وبجواز نكاح المتعة، وجواز إتيان النساء في أدبارهن، وجواز التغوط في الماء الراكد، ولا ربا في النسيئة، فلا يصح أن يقول قائل: إن الأفضل الاحتياط خروجاً من خلاف هؤلاء، لأن هذه الأقوال تعد سقطات وهفوات من أصحابها، وأقوالاً شاذة، لا يجوز الأخذ بها ولا يجوز اعتبارها في الخلاف فلا يحتاط لها، وبالجمل

فإن الخلاف الذي لا يُعتمد به قليل في الشريعة، بينما الخلاف المعتمد به موجود في أكثر مسائل الشريعة²⁰⁵.

وفي هذا يقول الإمام ابن السبكي: وهناك تنبيه على أنه لا نظر إلى القائلين من المجتدين، بل إلى أقوالهم ومداركها قوةً وضعفاً، ونعني بالقوة ما يوجب وقوف الذهن عندها وتعلق ذي الفطنة بسبيلها لانتهاض الحجة بها؛ فإن الحجة لو أنتهضت بها لما كنا مخالفين لها.

إذا عرفت هذا؛ فمن قوي مدركه اعتد بخلافه، وإن كانت قرينته في الاجتهاد دون مرتبة مخالفه، ومن ضعف مدركه لم يعتد بخلافه، وإن كانت مرتبته أرفع، وربما قوي مدركه بعضهم في بعض المسائل دون بعض، بل هذا لا يخلو عنه مجتهد.

وقوة المدرك وضعفه مما لا ينتهي إلى الإحاطة به إلا الأفراد، وقد ظهر الضعف أو القوة بأدنى تأمل، وقد يحتاج إلى تأمل وفكر، ولا بد أن يقع هنا خلاف في الاعتداد به ناشئاً عن المدرك قوي أو ضعيف²⁰⁶.

وبمراعاة هذه الضوابط والشروط يبدو لي انه لا يوجد في الاحتياط ما يصلح ان يكون محلاً للنزاع، إنما الخلاف بين القائلين به والكرين له ما هو إلا خلافاً لفظي.

الخاتمة

واشتملت الخاتمة على أهم ما توصلت إليه من نتائج:

.. الاحتياط حجة عند الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والزيدية والاباضية والمعتزلة. إلا أن أكثر المذاهب أعمال له المذهب المالكي، لأن من أصوله الاجتهادية التوسع في سد الذرائع ومراعاة الخلاف، وكلاهما ضرب من الاحتياط تدفع به الماسد المتوقعة أو الواقعة وتراعى المآلات بما يستوفي مصلحة الإنسان في العاجل والأجل.

! لا يفهم من موقف الإمام ابن حزم رفض الاحتياط جملة وتفصيلاً، فإن من اشع النظر في رده على المخالفين يدرك بوضوح وجلاء انه لا ينكر الورع واجتناب مظان الريب، وإنما إنكاره صرف إلى إثبات التحليل والتحرير من جهة الاحتياط، لأن لا شرع إلا بالنصر، والشرع أحوط علينا من أنفسنا واعلم بمواطن الاحتراز والحز.

١ . الاحتياط هو وسيلة لتحصيل المنفع ، وقد يكون لدفع مفسدة فهو وسيلة لتحصيل ما تحقق وجوب ، فإذا دارت المصلحة بين الإيجاب والندب ، فالاحتياط حملها على الإيجاب ، وإذا دارت المفسدة بين الكراهية والتحريم ، فالاحتياط حملها على التحريم ، لما في ذلك من تحقيق براءة الذم ، فالمحتاط على كلا الحالتين فائز بمرضاة الله تعالى .

٢ . ينقسم الاحتياط إلى قسمين هما المحمود والمذموم . والاحتياط المحمود ينقسم إلى احتياط واجب واحتياط مندوب ، وللاحتياط الواجب خمس قواعد هن . . اختلاط المباح بالمحظور ! . اشتباه المباح بالمحظور ! . الشك في العين الواحدة اهي من قسم المباح ام من قسم المحظور ! . ترجيح المحرم على ما يفيد الندب . . . ترجيح الوجوب على ما سوى الحرم . أما الاحتياط المندوب فيتنوع إلى نوعين هم : اول : ما كان من قبيل مراعاة الخلاف والخروج منه . ثاني : ما كان من قبيل الورع . أما الاحتياط المذموم فينقسم إلى قسمين : ما كان من قبيل الوسوسة وما كان من قبيل الحرج والمشقة .

٣ . وضع القائلون بالاحتياط ضوابط حتى يصح العمل به أهمهم :

١ . لا يؤدي العمل بالاحتياط إلى محذور شرعي ، من مخالفة كتاب أو سنة أو إجماع أو اقتحام أمر مكروه ؛ وكذلك أن لا يكون في المسألة المحتاط فيها نص من كتاب أو سنة ، وكذلك يجب أن تكون الأدلة المتعارضة متقاربة ؛ وكذلك يجب أن يقوى مدرك الخلاف بحيث لا يعد هفوة وبمراعاة هذه الضوابط والشروط لا يوجد في الاحتياط ما يصلح أن يكون محلاً للنزاع ، إنما الخلاف بين القائلين به والمنكرين له ما هو إلا خلافاً لفظي .

٢ . وختاماً أرجو أن أكون قد وفقت في إعطاء صورة واضحة عن الاحتياط عند الأصوليين . وكما أرجو أن أكون قد أسهمت في خدمة أصول الفقه الإسلامي بما ذكرت من مسائل أصولية وفقهية .

٣ . وأسأله تعالى أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يستعملنا . ثم أرادني ، ويغفر لي زلتي وخطيئتي ويرزقني حسن الاستقامة نه نعم المولى ونعم النصير . والحمد لله أولاً وأخيراً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الهوامش

- (1) ينظر: معجم مقاييس اللغة، لأبن فارس، 1/20، المصباح المنير، للفيومي، 1/57.
- (2) ينظر: المصباح المنير، للفيومي، 1/57، المعجم الوسيط، لإبراهيم أنيس، 1/108.
- (3) المصباح المنير، للفيومي، 1/57.
- (4) التعريفات، للجرجاني، ص2، موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، 9/.
- (5) الأحكام، لأبن حزم، 1/15.
- (6) لسان العرب، لأبن منظور، مادة الطاء فصل الألف، 1/95.
- (7) ينظر: التعريفات للجرجاني ص2، موسوعة كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي، 09/.
- (8) أصول الجصاص: 1/18.
- (9) تعليقات القاسمي على رسالة المصلحة للطوفي ص10.
- (10) الأحكام لأبن حزم: 3/.
- (11) الروح لأبن القيم: ص146.
- (12) عمل بالاحتياط في الفقه الإسلامي منيب شاكِر: ص18.
- (13) الأحكام لأبن حزم: 8-12.
- (14) ينظر: الفروق للإمام القرافي: 1/168؛ بدائع الفوائد لأبن القيم: 1/57، الموافقات 37/.
- (15) الأحكام لأبن حزم 12/.
- (16) ينظر: العمل بالاحتياط لمنيب شاكِر: ص7-8-9، الأدلة الاستثنائية عند الأصوليين لكاناني: 71-72.
- (17) التعريفات للجرجاني: ص25.
- (18) تهذيب الفروق لمحمد المالكي: 1/168.
- (19) الأدلة الاستثنائية: ص72-73.
- (20) ينظر: أصول الجصاص: 1/8-9، أصول البزدوي: 1/154، أصول السرخسي: 176/.

²¹ ينظر : منتهى الوصول والأمل لأبن الحاجب: ص 23 - 25 ؛ حاشية العضد على أبن الحاجب: !/1 ، الفروق للقرافي: / 68 ، مفتاح الوصول للتلمساني: 46 ، الموافقات للشاطبي: 9 / 47- .

²² ينظر: المستصفى للإمام الغزالي: !/47 ، البرهان للإمام الجويني: . / 102 ؛ المنثور في القواعد للزركشي: / 35 - 37 ، حاشية العطار على جمع لجوامع لأبن السبكي: 2 / 113 .

²³ ينظر : العدة لأبي يعلى: . / 244 ؛ التمهيد للكلوذاني: . / 7 ؛ المسودة لآل تيمية: 308 و 31 ؛ الفتاوى الكبرى لأبن تيمية: 0 / 37 - 45 .

²⁴ ينظر : البحر الزخار: 1 / 24 .

²⁵ ينظر : طلعة الشمس للإمام السالمي: ! / 105 ؛ العدل والإنصاف ورجلاني: ! / 08 .

²⁶ ينظر: المعتمد لأبي الحسين البصري: 1 / 9 - 11 .

²⁷ قسم الإمامية الاحتياط إلى قسمين الأول: الاحتياط الشرعي، ويراد به: حكم الشارع بلزوم الإتيان بجميع احتمالات التكاليف أو اجتنابها عند الشك بها، والعجز عن تحصيل واقعها مع إمكان الإتيان بها دميماً أو اجتنابها ، وهذا القسم هو حجة عند الاخباري من الشيعة الإمامية وهو الفقيه المستنبط للأحكام الشرعية من الكتاب والسنة فقط ، وأما القسم الثاني وهو الاحتياط العقلي ويراد به حكم العقل بلزوم الخروج عن عهدة التكليف المنجز إذا كان ممكناً وهو حجة عند الأصولي من الشيعة الإمامية وهو: المجتهد الذي يلجأ في مقام استنباطه للأحكام الشرعية إلى الأدلة الأربعة من الكتاب والسنة والإجماع ودليل العقل ، ينظر مصادر الاستنباط بين الأصوليين والأخباريين: ص 19 و 6 ؛ الأصول العامة للفقهاء المقارن للحكيم: ص 495 و 21 ؛

والاحتياط عند الشيعة الإمامية واحد من مرتكزات ثلاثة: (التقليد - الاحتياط - الاجتهاد) ، يستطيع بواسطتها المكلف امتثال التكاليف الشرعية وهو مصطلح تطفح به كتب فقه المذهب، ينظر المسائل المنتخبة: ص 1 ، ولكن هل الاحتياط هو احتياط المذهب فقط أم أنه يسري إلى خلاف فقهاء المذاهب الأ. رى؟

يدل الاستقراء أنه مقصور على خلاف المذهب، وأنهم لا يقيمون لخلاف غيرهم وزناً أذ يروون عن الإمام الصادق وغيره من آل البيت عليهم السلام ما يدل على أنهم لا يلتفتون إلى خلاف غيرهم، حتى جعلت بعض كتبهم خلاف غيرهم قاعدة معتمدة عند فقدان الدليل، أو عند تعارض الأدلة في بعض حالات التعارض، فقد نقل الكليني في مقدمة كتابه (الكافي) عن الصادق قوله: «دعوا ما وافق القوم فأن الرشد في خلافهم» وأورد العاملية عدة روايات تحمل أسئلة موجهة إلى الصادق في تعارض الأدلة وفي كلها يدعوا إلى خلاف أهل السنة، حتى لو أن الفقيهين المختلفين أخذوا حكم المسألة من الكتاب والسنة ووافق أحدهما العامة والآخر مخالفاً لهم قال الصادق: ما خالف العامة ففيه الرشاد، ثم عاد السائل يطلب حكم ما لو وافق الخبران حكم العامة فماذا يفعل؟ فقال: ينظر إلى ما هم إليه أمياً - حكاهم وقضائهم - فيترك ويأخذ بالآخر، ينظر أصول الكافي: 1؛ وسائل الشيعة: 80/1، غير أن بعض أصولي الإمامية المحدثين حاول تهدئة هذا العنف بأن شكك في ثبوت هذه الروايات فيقول المظفر: إن الأخبار المطلقة الأمرة بالأخذ بما خالف العامة وترك ما وافقها كلها منقولة عن رسالة للقطب الراوندي، وقد نقل عن الفضل التراقي أنه قال أنها غير ثابتة عن القطب ثبوتاً شائعاً فلا حجة فيما نقل عنه، ينظر أصول الفقه للمظفر: 54/3؛ ولقد تقدم الموسوي بخطوة أكبر في طريق التوفيق حيث شكك بصحة مثل هذه الروايات، ينظر الشيعة والتصحيح: 08.

⁽²⁸⁾ أصول السرخسي: 145 / .

⁽²⁹⁾ أصول الجصاص: 19 / ! .

⁽³⁰⁾ ينظر: أصول البزدوي مع الكشف، 54 / !؛ مرآة الأصول لملا خسرو: ص1،

المبسوط للسرخسي: ج. 46 / .

⁽³¹⁾ الموافقات: 47 / 1 .

⁽³²⁾ جمع الجوامع على حاشية العطار: 13 / ! .

⁽³³⁾ مجموع الفتاوى: 20 / 62! .

⁽³⁴⁾ طلعة الشمس: 05 / ! .

(15) المعتمد: 9/1 - 11.

(16) الإحكام في أصل الأحكام: 28/2، والذي يبدو لي أنه لا يفهم من شدة إنكار ابن حزم للاحتياط أنه ينكر كل شيء يتعلق بالاحتياط، بل إن الاحتياط الذي أنكره ابن حزم هو أن يكون قد ثبت حكم بتحليل أو بتحريم عن طريق الاحتياط والورع، لأن التحليل والتحريم عنده لا يكون إلا بالنصوص، فهو لم ينكر الاحتياط الذي هو من قبيل الورع، فمن أراد أن يتورع من تلقاء نفسه، فله ذلك، دون أن يوجب ذلك على نفسه أو يحرمه عليها، أو يوجب عليه أحد أو يحرمه، بمعنى أنه لا يصح أن يجعل احتياطه هذا حكماً شرعياً، وقد وضع ذلك بقوله: وليس الاحتياط واجباً في الدين، لكنه حسن، ولا يحل أن يقضي به على أحد ولا أن يلزم أحد لكن يُندب إليه؛ لأن الله تعالى لم يوجب الحكم به، والورع هو الاحتياط نفسه، ينظر الأحكام: 12/2، فأبن حزم لم ينكر احتياط الورع غير الملزم، سواءً أكان هذا الإلزام للنفس أم للغير؟، وجعل الاحتياط لا يحرم شيئاً ولا يحل شيئاً إلا ما أحل الله تعالى أو حرم، فقال: إن كل ما يتيقن تحريمه فلا ينتقل إلى التحليل إلا بيقين آخر من نص أو إجماع، وبطل الحكم بالاحتياط، وصح أن لا حكم إلا اليقين وحده، والاحتياط كله هو أن لا يحرم المرء شيئاً إلا ما حرم الله تعالى، ولا يحل شيئاً إلا ما أحل الله تعالى، ينظر الأحكام: 30/2، فليس بساط الخلاف - إ - بين الجمهور وابن حزم بالسعة التي يتصورها الكثير؛ إذ يوجد بينهما قدر غير يسير من المتفق عليه، ويفترقان في مسألة الاحتياط لمآل الحكم وهو ما يعرف بـ (سد الذرائع) فقد تصدى ابن حزم لإبطاله؛ لأن مرجعه إلى الحكم بالظن الكاذب ورجم بالغيب، وهذا لا يحل في الشريعة التي تبنى أحكامها على الأدلة المستقيمة والحجج الناطقة. ينظر: الأحكام لابن حزم 131/2.

(17) نفائس الأصول للقرافي: 1334/1.

(18) سورة البقر: آية 04.

(19) ينظر: الموافقات للشاطبي: 1/6؛ إعلام الموقعين: 1/37، تيسير التفسير:

1/46 - 47؛ أحكام القرآن لأبن العربي: 1/92.

(10) ينظر: الأحكام لأبن حزم: 27/2.

- (41) سورة الحجرات : آية 2 .
- (42) سورة النج : آية 13 .
- (43) ينظر : الفروق : 8/ ، الاشباه والنظائر لأبن السبكي : 10/ ، بيان المختصر : 60/ ؛ حشية العضد على ابن الحاجب : 9/ .
- (44) ينظر الفروق : 8/ - 9 . نيراس العقول : 51 . الأحكام له مدي : 35/ ؛ المحصول : /ق! 45 . الإبهاج في شرح المنهاج : 210/ ؛ تيسير التفسير : 46/ - 47/ .
- (45) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه: ح2 ، وفي البيوع ب ب الحلال والحرام وبينهما مشتبهات: ح051 .
- (46) ينظر الفصول في الأصول : 18/ ، الفروق : 168/ ، قواعد الأحكام للعرز : 89/ ، طلعة الشمس : 105/ ، العدل والإنصاف : 12/ .
- (47) الموافقات : 18/ .
- (48) جامع الترمذي، كتاب صفة القيامة، باب رقم (10) بحديث رقم 2518 حديث حسن صحيح .
- (49) ينظر : أصول الجصاص : 8/ - 9 ، منتهى الوصول والأمل : 55 ؛ الاعتصام : 59/ ؛ طلعة الشمس : 105/ ، العدل والإنصاف : 14/ .
- (50) سورة النساء : آية 2 .
- (51) ينظر : الأحكام لأبن حزم : 26/ .
- (52) العمل بالاحتياط : 36 .
- (53) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب: تفسير المشهات: ح053 ، وباب شراء المملوك من الحربي وهبته وعنته: ح218 ، وكتاب الفرائض، باب الولد للفراش: ح749 .
- (54) ينظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري : 43/ ؛ المعيار المعرب للونشريسي : 178/ .
- (55) الموافقات : 102/ .

- ^(١٦) السنن الكبرى للبيهقي ، شعب الايمان : ! / 50 .
- ^(١٧) ينظر : أصول السرخسي : ! / 45 ، اللمع للشيرازي : 38 .
- ^(١٨) الموطأ كتاب النكاح ، باب ما جاء في كراهية إصابة الاختين بملك اليمين ، ! / 38 .
- ^(١٩) سورة المؤمنون : آية ٥ .
- ^(٢٠) سورة النساء : آية 3 .
- ^(٢١) ينظر : شرح اللمع : ! / 24 ، المحصول للرازي : ! / 40 ، المنثور في القواعد : ! / 26 .
- ^(٢٢) صحيح البخاري ، كتاب الأذان ، باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والغسل ج 65 ، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة : ح 42 .
- ^(٢٣) الموافقات ، للشاطبي : ! / 05 .
- ^(٢٤) الاعتصام : ! / 11 .
- ^(٢٥) ينظر : الأحكام لأبن حزم : ! / 21 ، الفروق للقرافي : ! / 3 .
- ^(٢٦) الفروق : ! / 3 .
- ^(٢٧) أصول الجصاص : ! / 9 .
- ^(٢٨) ينظر : الفروق : ! / 64 - 68 ، التحرير مع التيسير لأبن الهما : ! / 26 ، منتهى الوصول لأبن الحاجب : 9 ، مسلم الثبوت لأبن عبد الشكور : ! / 82 ، الأحكام للأمدى : ! / 63 ، نهاية السؤل للأسنوي مع البدخشى : ! / 84 ، العدة لأبي يعلى : ! / 040 .
- ^(٢٩) الفروق : ! / 74 ، الإشباه والنظائر لأبن السبكي : ! / 11 .
- ^(٣٠) منتهى الوصول لأبن الحاجب : 9 ، بيان المختصر للأصفهاني : ! / 99 ، قواعد الأحكام للعز بن عبد السلا : ! / 6 ، المنثور في القواعد : ! / 28 .
- ^(٣١) المصادر السابقة .
- ^(٣٢) قواعد الأحكام : ! / 5 .
- ^(٣٣) ينظر : قواعد الأحكام ، ! / 5 .

- ⁽¹⁴⁾ ينظر: البرهان للجويني: !/79 ، الأحكام للآمدي: !/63 ، قواعد الأحكام للعر: !/4 ؛ الفروق للقرافي: !/69 ، الفتاوى لابن تيمية: !/42 .
- ⁽¹⁵⁾ مجموع الفتاوى: !/12 .
- ⁽¹⁶⁾ ينظر: فتح القدير لأبن الهمام: !/49 .
- ⁽¹⁷⁾ ينظر: الموطأ: !/11 ، الفروق: !/91 .
- ⁽¹⁸⁾ ينظر: الموافقات: !/05 .
- ⁽¹⁹⁾ الموطأ: !/11 .
- ⁽²⁰⁾ ينظر: الاعتصام للشاطبي: !/46 - 47 .
- ⁽²¹⁾ ينظر: الفروق: !/91 .
- ⁽²²⁾ الأشباه والنظائر لأبن السبكي: !/14 - 15 .
- ⁽²³⁾ ينظر: الموافقات: !/06 - 07 ، لكن الذي في الأم: !/87 ، إن الإمام الشافعي قال: (الضد ! سنة لا أحب تركها).
- ⁽²⁴⁾ المغني لأبن قدامة: !/48 .
- ⁽²⁵⁾ الموافقات: !/49 .
- ⁽²⁶⁾ سورة النحل: آية 16 .
- ⁽²⁷⁾ سورة يونس: آية 9 .
- ⁽²⁸⁾ سورة البقر: آية 9 .
- ⁽²⁹⁾ سورة الأنعا: الآية 19 .
- ⁽³⁰⁾ الأحكام لابن حزم: !/30 .
- ⁽³¹⁾ ينظر: العمل بالاحتياط: 46 - 47 .
- ⁽³²⁾ سورة الفتح: آية 2 .
- ⁽³³⁾ سورة الجاثية: آية 12 .
- ⁽³⁴⁾ سورة النج: آية 8 .

- (⁵) صحيح البخاري كتاب النكاح، باب: لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه، ح143، وفي الأدب باب: ما ينهى عن التحاسد والتدابير، ح064.
- (⁶) الأحكام لأبن حزم: ز/3.
- (⁷) ينظر: العمل بالاحتياط: 43.
- (⁸) صحيح مسلم كتاب الحيض، باب: الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحديث فله أن يصلي بطهارته تلك: أ/76، ح162.
- (⁹) الأحكام لأبن حزم: ز/30.
- (⁰⁰) العمل بالاحتياط: 47، القواعد الفقهية 36.
- (⁰¹) مسند الإمام أحمد: !/08، فعن حديث ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته.
- (⁰²) الأحكام لأبن حزم: 5-6.
- (⁰³) ينظر: الجواهر الثمينة للمشاط: ص36.
- (⁰⁴) الجواهر الثمينة ص36.
- (⁰⁵) الجواهر الثمينة ص36.
- (⁰⁶) الأحكام لأبن حزم: ز/26.
- (⁰⁷) ينظر: الأحكام لأبن حزم: ز/28.
- (⁰⁸) الأحكام لأبن حزم: ز/28.
- (⁰⁹) الأحكام لأبن حزم: ز/29.
- (¹⁰) الموافقات: ز/49.
- (¹¹) الفتاوى: 5/10.
- (¹²) أصول الجصاص: !/8-9.
- (¹³) الموافقات: أ/35.

- 14 (ينظر : الأشباه والنظائر لأبن السكبي: 1/ 11. ؛ قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام: 5/ .
- 15 (الفتاوى: 5/ 100. .
- 16 (الأشباه والنظائر: 36. .
- 17 (ينظر: مجموع الفتاوى: 10/ 37 - 38. .
- 18 (ينظر : قواعد الأحكام: 5/ . ، الأشباه والنظائر للسيوطي: 57. .
- 19 (ينظر : القواعد الفقهية ، لعبد العزيز حمد عزام : ص 51. .
- 20 (ينظر: بدائع الفوائد ، لأبن القيم: 1/ 57، لمنثور في القواعد للزركشي: 132/ .
- 21 (ينظر : التعارض والترجيح لعبد اللطيف البرزنجي: 1/ 25. .
- 22 (ينظر: المصدر السابق نفس. .
- 23 (جامع الترمذي كتاب الاستئذان، باب: ما جاء في الإسلام على مجلس فيه المسلمون وغيرهم برقم 72. .
- 24 (بدائع الفوائد لأبن القيم: 1/ 57. .
- 25 (ينظر: بيان المختصر: 1/ 84، أصول الجصاص: 1/ 98، المحصول: 1/ 40، الأدلة الاستنباطية: 28، القواعد الفقهية: ص 251. .
- 26 (الفتاوى: 10/ 62. .
- 27 (التعارض والترجيح: 1/ 27. .
- 28 (المنثور في القواعد: 1/ 29، بدائع الفوائد لأبن القيم: 1/ 58، القواعد الفقهية: 253. .
- 29 (ينظر: قواعد الأحكام: 1/ 7، بدائع الفوائد: 1/ 58. .
- 30 (ينظر : أصول السرخسي: 1/ 9، مرآة الأصول لملا خسرو: 68؛ بدائع الصنائع: 71 - 72؛ الفتاوى لأبن تيمية: 1/ 20 - 21، الأدلة الاستنباطية. .
- 31 (بدائع الفوائد: 1/ 72، القواعد الفقهية: 253. .

- 32 (المصدر السابق نفسه.
- 33 (القواعد الفقهية : 17 .
- 34 (ينظر : مسلم الثبوت لأبن عبد الشكور : !/82 ، قواعد الأحكام للعز : !/6 ؛ الأشباه والنظائر للسيوطي : 57! .
- 35 (ينظر : التعارض والترجيح : !/29 .
- 36 (مسند الإمام احمد.
- 37 (التعارض والترجيح : !/29 - 30 .
- 38 (ينظر : التراض والترجيح : !/34 - 35 .
- 39 (ينظر : سنن الدارمي : !/295 .
- 40 (التعارض والترجيح : !/35 .
- 41 (ينظر : قواعد الأحكام : !/5 ، الأدلة الاستثنائية : 31! .
- 42 (من خلال متابعتي لأقوال الفقهاء والأصوليين تبين لي أنهم لم يفرقوا بين المصطلحين مراعاة الخلاف، والخروج من خلاف، فنجدهم يعبرون بأحدهما عن الآخر أينما جاء وربما جمعوهما في عبارة واحدة لقولهم: مراعاة الخروج من الخلاف ، ينظر: الميزان الكبرى للشعراني : . !/6 ، بيد أن هنالك فرقاً فنياً وعملياً واضحاً (فالخروج من الخلاف) هو القيام بعمل لا يتناقض بصورته مع الآراء المخذفة كأن يقع الالف بين وجوبه واستحبابه وإباحته - فالقائم به إذاً لا يعارض رأياً لأحد أو يقع الخلاف بين حرمة و كراهته وإباحته، فتارك فعله لا يعارض رأياً لأحد، ويعني هذا أن الخروج من الخلاف أمر تعبدى من باب الورع واتقاء الشبهات، أما مراعاة الخلاف - فهو حكم يصل إليه المجتهد معتمداً على الأدلة التي بين يده - أدلته وأدلة مخالفة - وبمقارنة هذه الأدلة وملاحظة قواعد شرعية أخرى، يصل إلى حكم آخر، فهو يقرر حكماً معتمداً على أدلة متعارضة أمكنه البحث وتقليب النظر فيها أن يقرر ذلك الحكم، ينظر :

مراعاة الخلاف والخروج منه - ند الأصوليين للدكتور بشير مهدي الكبيسي، المنشور في مجلة الجامعة الإسلامية العدد 1 .

43 (المعيار المعرب للو شريسي: 178/، وجاء بنفس هذا تع ف في الجواهر الثمينة للمشاط: 35! .

44 (المعيار المعرب للونشريسي: 178/ .

45 (ينظر: الاعتصام للشاطبي: 46/ .

46 (ظر : العمل بالاحتياط: 44! .

47 (الأشباه والنظائر: 57! .

48 (ينظر : بداية المجتهد لأبن رشد: 8/؛ الأشباه والنظائر للسيوطي: 37! .

49 (صحيح البخاري كتاب الصلاة باب: ما يذكر في الفخذ بعد الحديث: رقم 170 .

50 (صحيح مسلم كتاب الجهاد والسير، باب: غزوة خيبر: /ص426 ، ح رقم 36 .

51 (صحيح البخاري كتاب الصلاة، باب: ما يذكر في الفخذ، باب (2) بعد الحديث رقم

170 ، ومع الفتح: . 178/ .

52 (إحياء علوم الدين للإمام الغزالي: 56/ - 57! .

53 (ينظر: فتاوى الإمام الشاطبي: 16 . تعليقات الشيخ عبد الله دراز على الموافقات:

102/! .

54 (الفروق للفراقي: 68/ ، بدائع الفوائد: 57/! .

55 (إحياء علوم الدين: 56/ - 57! .

56 (الموافقات: 47/! .

57 (قواعد الأحكام للعز: 9/ - 10! .

58 (المصدر السابق: 10/! .

59 (المصدر السابق: 9/ - 10! .

60 (المصدر السابق: 9/ - 10! .

- 61 (ينظر: القاموس المحيط: !/67؛ النهاية في غريب الحديث و/ا ثر حرف الواو باب الواو مع السير: !/86 .
- 62 (الروح لأبن القيم: !46 .
- 63 (أي: من أبتلى بالوسوسة من المسلمين.
- 64 (التبصرة في ترتيب أبواب التمييز بين الاحتياط والوسوسة على مذهب الإمام الشافعي: ص61 .
- 65 (ينظر: تلبيس إبليس: !35، إغاثة اللهفان: !/17 .
- 66 (ينظر: الروح لأبن القيم: !46 .
- 67 (المصدر السابق نفسه.
- 68 (ينظر: إغاثة اللهفان لأبن القيم: !/07، الوسوسة أسبابها وعلاجها لعيادة الكبيسي: 5 - !6 .
- 69 (تهذيب مختصر أبي داود لأبن القيم: !/2، الأدلة الاستنباطية: !34 .
- 70 (إغاثة اللهفان: !/87 .
- 71 (سورة النساء آية: !71 .
- 72 (سورة الأنعام آية: !41 .
- 73 (سورة البقرة آية: !29 .
- 74 (سورة البقرة آية: !90 .
- 75 (سنن النسائي كتاب الحج، باب التقاط الحصى: ح!057 .
- 76 (سنن أبو داود كتاب الحد، باب الأدب: ح!904 .
- 77 (إغاثة اللهفان: !/87 .
- 78 (إغاثة اللهفان: !/87 - !88 .
- 79 (سورة النج: آية !3 .
- 80 (الفتاوى لأبن تيمية: !0/40 .

- (81) ينظر المصدر السابق: 1/ 20 - 21 .
- (82) مسند الإمام أحمد: 1/ 108 .
- (83) الأدلة الاستثنائية: 136 ، القواعد الفقهية 114 .
- (84) ينظر: مسلم الثبوت لأبن عبد الشكور: 1/ 82 .
- (85) سائفة القواعد الأصولية للسديس: ص 162 .
- (86) ينظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي: 37 . ، الفتاوى الكبرى ، للهيتمي ابن حجر: 30/ .
- (87) الروح: 146 .
- (88) الفتاوى الكبرى لأبن حجر: 1/ 6 - 7 .
- (89) ينظر: مراعاة الخلاف والخروج منه عند الأصوليين للدكتور بشير الكبيسي: 15 .
- (90) ينظر: الأدلة الاستثنائية: 138 ، العمل بالاحتياط لمنيب شاكرا: 49 .
- (91) الروح: ص 146 .
- (92) سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب لا تشبهوا الوتر بصلاة المغرب: 4/ 15 .
- (93) ينظر: الأشباه والنظائر لأبن السبكي: 12/ . ؛ الأشباه والنظائر للسيوطي: 58 ، الأدلة الاستثنائية: 38 - 39 ، مراعاة الخلاف للدكتور بشير الكبيسي: ص 15 .
- (94) الروح ص 146 .
- (95) مراعاة الخلاف لبشير الكبيسي: ص 15 .
- (96) ينظر: الفروق: 1/ 12 ؛ الفتاوى الكبرى ، لأبن تيمية: 10/ 42 . ؛ الأدلة الاستثنائية: ص 140 .
- (97) واعد الأحكام للعز بن عبد السلام: 4/ .
- (98) الفتاوى: 1/ 76 - 90 .
- (99) فصول البدايع: 1/ 92 .
- (100) ينظر: الفتاوى: 1/ 81 - 82 .

- ¹⁰¹ ينظر : الموافقات للشاطبي: . 64/ ؛ 31/ .
- ¹⁰² ينظر : الموافقات: 64/ ، الأدلة الاستثنائية: ص 41 .
- ¹⁰³ صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب الدين يسر: ج 9 ، الموافقات: . 65/ .
- ¹⁰⁴ ينظر : الأشباه والنظائر لأبن السبكي: 112/ و 14 ، الموافقات: 64/ .
- ¹⁰⁵ ينظر: الأشباه والنظائر لأبن السبكي: . 13/ ؛ الأشباه والنظائر للسيوطي: 58 ،
الموافقات: . 64/ .
- ¹⁰⁶ الأشباه والنظائر: . 12/ - 13 .